nidaalwatan.com

نداء الوطن

الجمعة 17 تشرين الأول 2025 | العدد **1700** | السنة السابعة | 16 صفحة | السعر 200000 ل.ل.

فورمولا 1 تغيّر قواعد اللعبة في 2026

| 12

الغارات تشعل الجنوب و«الميكانيزم» تشدّ على يد الجيش

| 2

قرار نصّار... المعاقبون دوليًا ممنوعون من الترشح؟

| 5

■ محليات | 6

هانيبال القذافي إلى العدلية... هل دقت ساعة حريته؟

■ العالم | 10

غزة واختبار «المرحلة الثانية»... هل ينزلق القطاع نحو صراع داخلي؟

■ اقتصاد | 8

«قصّة» إعادة الإعمار طويلة والدولة تخسر عائدات بالمليارات

الغارات تشعل الجنوب و«الميكانيزم» تشدّ على يد الجيش

فيما تنتقل المنطقة إلى فصل جديد من التسويات، ووقوف لبنان أمام مفترق حاسم: إما اللحاق بركب التغييـرات الحاصلة لصون الـدولة السيدة الحرة المـستقلة، وإما البقـاء على الهـامش والعـودة إلى العزلة، يبدو أن إسرائيل بدأت تستبق الخيارين بتوجيهها رسالة مكتملة الأركـان عنوانها السلام بالقوة.

فقد عاش جنوب لبنان مساء أمس، ليلة رعب نزنته الغارات الإسرائيلية التي وُصفت بالأعنف منذ التوقيع على اتفاق وقف الأعمال العدائية، وأعادت هاجس الحرب إلى المشهد من جديد.

وفي التفاصيل، نفذ الطيران الإسرائيلي حزامًا ناريًا بين بلدتي الزرارية وأنصار، تبعته سلسلة من الغارات العنيفة استهـدفت المنـطقة الواقـعة بين أنصار وسيناي، حيث سُمعت أصداء هذه الغارات في مدينة صيـدا وضواحيها، وأدت إلى سقوط 7 جرحى في حصيلة أولية.

وأعلن المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي أفيخاي أدرعي أن الطائرات الحربية أغـارت على بنى تحـتية لـ «حزب الله» في منطقة مزرعة سيناي في جنوب لبنان استخدمت في محاولات إعادة إعماره حيث تم استهداف مقلع استخدمه «الحزب» لإنتاج الإسمنت بهدف إعادة بناء وإعمار منشآت وبنى تحتية إرهابية تـم استهدافها وتـدميرها خلال «حـرب السيوف الحديدية». كما تم استهداف هدف تابع لجمعية «أخضـر بلا حـدود» والتي استخدمها «حزب الله» لإخفاء أعمال إرهابية تهدف لإعادة إعمار بنى تحتية له تـحت غطاء مـدني مزعـوم. وتوجـه أدرعي إلى اللبنانيين بالقول: «أبواق «الحزب» ستدّعي أننا قصفنا منشآت مدنية».

وكانت المسيرات الإسرائيلية قد أغارت على منطقة تقع بين بلدتي رومين وحومين، وخربة دوير، ووادي كفرورة زفتا، وبين النميرية وكوثرية السياد، ومنطقة «علي الطاهر» عند الأطراف الشمالية لبلدة النبطية الفوقا، ومنطقة أبو منادل عند أطراف بلدة بليدا. كما ألقت طائرة إسرائيلية قنبلة صوتية في محيط رأس الناقورة. وفي البقاع، أغار الطيران الإسرائيلي على بلدة شمسطار غرب بعلبك، وقد تم العثور على جثمان علي رضى الحاج تحت الردم في الغارة حيث صودف مروره على الطريق مكان الغارة.

في المواقع المستنكرة، دان رئيس الجمهورية العماد جوزاف عون الاعتداءات، وقال: «إن العدوان الإسرائيلي المتكرّر يأتي ضمن سياسة ممنهجة تهدف إلى تدمير البنى الإنتاجية وعرقلة التعافي الاقتـصادي واستهداف الاستقـرار الـوطني تحت ذرائـع أمنية زائفة. أضـاف: «إن هذا السلوك التـصعـيدي يُشـكّـل خرقًـا جسيمًـا لـلقـرار 1701 وللاتـفـاق على وقف الأعـمال الـعـدائية، ويؤكـد أن إسرائيـل تواصل انتـهـاك التزامـاتـها الـدولية واستخدام القوة خارج أي إطار شرعي أو تفويض دولي ما يفـرض موقفًـا دوليًـا يضـع حـدًا لـهـذه الانتهاكات المدانة».

مصادر متابعة، علقت على الغارات العنيفة بأنها لا تقرأ في سياق مواجهة عسكرية ميدانية، بل في ضوء المشهد الإقليمي الأوسع، حيث تستخدم لغة النار لتسريع التفاوض وفرض توزان جديد. فالرسالة واضحة: «مرحلة السلام بالقوة بدأت، وعلى لبنان أن يحدد موقعه منها، والإسراع في حصر السلاح والانفتاح على التسويات الحاصلة».

وفيـما تتجـه الأنـظـار إلـى دور الجيش الـلـبـنـاني المحوري في تطبيق خطته الدقيقة خلال مرحلة زمنية محددة، خرج اجتماع لجنة «الميكانيزم» ليشد على يد المؤسسة العسكرية. فقد أعـلنت اللجنة التي انعقدت يوم الأربعاء أن الجيش نجح خلال العام الماضي في إزالة نحو 10,000 قذيفة صاروخية، وما يقارب 400 صاروخ، وأكثر من 205,000 ذخيرة غير منفجرة. وقال الأدميرال براد كوبر، قائد القيادة الوسطى الأميركية: «شركاؤنا اللبنانيون يواصلون قيادة الجهود لضمان نجاح نزع سلاح «حزب الله». ونحن ملتزمون بدعم جهود الجيش اللبناني الذي يعمل بلا كلل لتعزيز الأمن الإقليمي».

10 آلاف عسكري في الجنوب

وفي إطار التنسيق والتعاون بين الجيش اللبناني وقوات «اليونيفيل»، وبالتزامن مع تخفيض عديدها التـدريجي من جنوب لبنان، أبلغ الرئيس عون قائد القوات الدولية العاملة في الجنوب الجنرال ديوداتو أبانيارا أن عديد الجيش الموجود جنوب الليطاني سوف يزداد تباعًا حتـى يصل إلـى نحو 10 آلاف عسكري مع نهاية العام الجـاري لتـحقيق الأمن والاستقرار وسيعمل الجيش مع «اليونيفيل» على تطبيق القرار 1701 بكل مندرجاته.

وفي السياق كرر الرئيس نبيه بري أمام أبانيارا دعم لبنان وتمسكه بالقرار 1701، داعيًا المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته لإلزام إسرائيل بتنفيذ قرار وقف إطلاق النار، ووقف اعتداءاتها اليومية والانسحاب من الأراضي التي لا تزال تحتلها في الجنوب.

الاستعدادات اللبنانية

وحدة الموقف الرسمي وإدراكـه أهـمية وخطورة التغيرات الحاصلة، خصوصًا بعد الغارات العنيفة في الجنـوب، وضـرورة تـلقف الفـرص الـتـاريخية السانحة خاصة بعد التوقيع على اتفاق غزة، ستكون مثار بحث بين الرئيسين عون وسلام في بعبدا اليوم.

وفي هذا السـياق علمت «نـداء الـوطن» أن كل الملفات الأسـاسية ستكون حاضرة في اللقاء، لا سيما نتـائج المحادثات البعيـدة من الأضـواء التي عقدها سلام مع مسؤولين فرنسيين ودوليين وعرب في خلال زيارته الخـاصة إلى باريس، كما سيحضر ملف الاستعدادات اللبنانية لمرحلة ما بعد اتفاق غزة وقمة شرم الشيخ للسلام، وكيفية استفـادة لبنان من الجو الدولي الجديد بعد موقف رئيس الجمهورية بالاستعداد لـلتفاوض وفق صيغة التفـاوض على الترسيم البحري، كما سيحضر ملف الانتخابات النيابية على قاعدة حسم اتجاهات الأمور، وسيتم التشاور حول جدول أعمال جلسة مجلس الوزراء التي ستعقد الأسبوع المقبل.

وسيقتصر اللقاء على عون وسلام، ولن ينضم إليه رئيس مجلس النواب نبيه بري الذي يتم التواصل معه بشكل منفرد، باعتبار أن قنوات التواصل مفتوحة حتى الساعة بين بعبدا – عين التينة – السراي.

وتشير المعلومات إلى أن التواصل بين بعبدا و«حزب الله» اقتصر على الزيارة الأخيرة التي قام بها رئيس كتلة «الوفاء للمقاومة» النائب محمد رعد إلى بعبدا، ومن بعدها لم يحصل أي تواصل لاستكمال الحوار بملف السلاح وحصره وسط تصلب «الحزب» بمواقفه ورفضه تقديم تنازلات.

وفي هذا السياق تلفت مصادر إلى أن «الحزب» بات محرجًا بعد التوقيع على اتفـاق السلام بشأن غزة، الذي وضعه أمام خيارين لا ثالث لهما: إما تقاطعات تفاوضية لتسليم السلاح أو إبقاء لبنان رهينة خطاب عبثي يحرمه من الاستثـمار الـدولي. بمعنى آخر لا إصلاح ولا إعادة إعمار قبل أن تصبح السيادة كاملة وحصر السلاح بيد الدولة واقعًا ملموسًا.

سلام: التزام بالإصلاح

وفي ملاقاة لمواقف رئيس الجمهورية جوزاف عون من أن لبنان لا يمكن أن يبقى خارج مسار التسويات وبأن الأمـور تـسير نحو التفـاوض لإرسـاء السلام والاستقـرار، أكد رئيس مجلس الـوزراء نـواف سلام خلال زيارته الرسمية الأولى إلى مدينة صيدا، ضرورة استخلاص العبر من النتـائج التي أظهرتها المرحلة الـراهنة، وأشـار إلى أن الـدول التي تُحسن قـراءة التحوّلات التي تشهدها منطقتنا هي وحدها القادرة على حماية مصالحها وصون أمنها. واعتبر أن بسط سلطة الـدولة على كامل أراضيها بقواها الذاتية حصرًا، كما نص عليه «اتفـاق الطائف»، ليس مطلبًا سياسيًا فحسب، بل هو شرط وجودها كدولة.

رئيس الحكومة شدد على أن العودة والإعمار توأمان لا يفترقان والتزام وطني وقال: «هذا التزام ثابت مني ومن الحكومة. لكن الصراحة تقتضي الاعتراف بأن ما كنا ننتظره من مساعدات لإعـادة الاعمار قد تأخـر لأسبـاب لم تعد تخفـى على القاصي والداني، لكن هذا لن يثنينا عن الاستمرار في السعي الدؤوب مع أشقائنا وأصدقائنا لعقد مؤتمر دولي يهدف إلى تأمين التمويل اللازم لإعادة الإعمار والعودة الآمنة والمستدامة لأهلنا إلى قراهم وبلداتهم الجنوبية المدمّرة».

أما الرسالة الرابعة، فكانت تأكـيد الالتزام بحصر الـسلاح بيـد الـدولة كما جـاء في خطاب القسم لفخامة الرئيس وفي البيان الوزاري لحكومته. وقال سلام: «نحن ملتزمون أيضًا مسيرة الإصلاح في كل مجالاتها: المالية، والإدارية، والقضائية. فالدولة لا تُصلح بالشعارات، بل بإرادة واضحة ومؤسسات فاعلة وقوانين تُطبّق على الجميع دون تمييز. فلا أحد يجب أن يبقى فوق القانون، والدستور هو الكتاب، على حدّ قول الرئيس الراحل فؤاد شهاب، الذي نحتكم إليه في حلّ خلافـاتنا. فبه وحده نحمي الحريات العامة، ونصون المساواة المواطنية، ونحفظ وحدة الدولة ونحمي أمن البلاد. فلنكمل مسيرة الإصلاح معًا، ولنعمل أيضًا على التمسّك بـديمقـراطيتنا وتجديد حياتنا السياسية، فنُجري الانتخابات النيابية في موعدها ولا نقبل بأي تأجيل لها».

والأرض، لكن لا لإدخال لبنان في مواجهات عبثية تكون خدمةً لمصالح الآخرين وليس مصلحة الجنوب ولبنان.

لا يريد عون تفاوضًا مباشرًا في هذه المرحلة، بل يرغب بتفاوض على طريقة الحدود البحرية وبرعاية أميـركية، وهنـاك نقاط عدّة عـالقة مثل الأراضي المـحتـلة، والنقـاط البـرية الـ 13 وقضية مزارع شبعا والحدود البحرية والثروة الغازية والنفطية، وبـالـتـالي، أي تفـاوض سيكون لاسـتـرجـاع هذه الحقوق.

ولا يخفي عـون في تصاريحه الـرغبة بـالسلام، فلبنان عاش الحروب المدمّرة، وبات غير قادر على دفع الفواتير عن غيره، وإنهاء الحروب والعودة إلى الاتفاقات الـدولية تعني حالة سلام لا حرب، وبالتالي، لا خجل في لبنان من طرح هذا الموضوع.

يراقب الجميع كيف سيتصرّف عون في المرحلة المقبلة، العيون شاخصة إليه، يستطيع أن يمضي في عملية التفاوض والسلام، ويملك حق المضي والتـوقيـع، فهل سيكسر المحرمات ويذهب باتجاه حلّ أكبر مشكلة في تاريخ لبنان وأساس كل المشاكل؟ النية موجودة، والمرحلة المقبلة ستكشف المزيد.

المادة 52 منحت الرئيس حق التفاوض... فهل يمضي بسلام؟

ألان سركيس

تُعتبر قضية غزة محور السياسة الإقليمية الحالية. الجميع ينتظـر ما إذا كان سيُحترم الاتفـاق أم لا. ومع إطلاق سراح الرهائن والأسـرى، يبقى الـسؤال، هل سيبقـى لبنـان رهينة المـواقف السابقة، أو أنه سيكسر كل الحواجز ويذهب إلى السلام؟

يدفع لبنان ثمن الحروب والأزمـات في المنطقة منذ نكبة 1948. وأرسى اتفـاق الهدنة الموقع عام 1949 نوعًا من الاستـقرار في الجنوب، بقي حتى عام 1967 يوم قرّر قسم من العرب وبينهم لبنانيـون متعاطفون مع القضية الفلسطينية استباحة حدود الدولة وضرب السيادة واستعمال الجنوب ساحة لإطلاق العمل الفدائي.

نكبات كثيـرة مرّت على أهل الجنـوب ولبنان، من 1967 إلى توقيع «اتفـاق القاهرة» عام 1969 وتشريع العمل الفدائي برعاية مصرية، إلى مجمل الأحداث التي سبقت حرب 1975 وصولًا إلى عملية الليطاني عام 1978 واجتياح 1982 الذي حرّر لبنان من منظمة التحرير الفلسطينية. نكبات دفع لبنان بموجبها ثمن الصراع العربي - الإسرائيلي، قبل دخول العامل الإيـراني بقـوّة وتجنيـد قسم من شيعة الجنـوب واللبنانيين لصالح مشروع التمدّد الفـارسي، ما استجـلب الـويلات والحروب وآخرها حرب الإسناد.

لم يشف لبنان بعد من نتائج حرب الإسناد التي دمّـرت جزءًا من الجنـوب وأنـهـت «حزب الله» العسكري بشكله السابق. وتشير كل المعطيات والمؤشرات والمعلومات إلى أن لا إعادة للإعمار قبل نزع كل سلاح غير شرعي وعلى رأسه سلاح «حزب الله» والمباشرة بعملية سلام تمنع الحروب

وفي السياق، برز كلام رئيس الجمهورية جوزاف عون عن التفـاوض مع إسرائيل والسلام، وقامت عاصفة ردود غير مبرّرة على كلام الرئيس، خصوصًا من محور «الممانعة» الذي يرى التفـاوض حسب مصالحه.

وإذا كان البعض يشير إلى ما يقوم به الرئيس السوري أحمد الشـرع من تفـاوض مع إسرائيل لضمـان سلامة سوريا واستـعـادة الحـقـوق، إلا أن هناك من يغمز من قنـاة رئيس الجمهورية اللبناني بالقول إنه لا يحقّ له التفاوض لوحده لأن الدستور وخصوصًا دستور «الطائف» لا يمنحه هذا الحقّ.

وبـالعـودة إلـى الـدسـتـور، فـالـمـادة 52 واضـحـة وتعطي الرئيس صلاحية المـفـاوضة الخـارجية، وتنـص هذه الـمـادة على أن يتـولـى رئيـس الجمهورية المفاوضة في عقد المعاهدات الدولية وإبرامها بالاتفاق مع رئيس الحكومة. ولا تصبح المعاهدات مبرمة إلا بعد موافقة مجلس الوزراء. وتقـوم الحكومة بإطلاع مجلس النـواب عليها كلما سمحت بذلك مصلحة البلاد وسلامة الدولة. كذلك فإن المعاهدات التي تتعلق بمالية الدولة أو المعاهدات التجـارية أو أي معاهدات أخرى لا يمكن فسخها سنة بسنة، ولا يمكن إبرامها إلا بعد موافقة مجلس النواب.

إذًا، المادة 52 واضحة وتمنح الرئيس هذا الحق والـصلاحية، وبـالـتـالي، بـاتت الأمـور في ملعب الرئيس عون، ويملك قدرة قلب الطاولة وإنهاء حقبة دمـوية من تـاريخ لبنـان تجسّدت بـ «حروب الآخرين على أرض لبنان».

وفي السياق، تراقب بعبدا الوضع عن كثب، وتقرأ جيدًا في تركيبة المنطقة الجديدة، ولا تريد للبنان أن يخرج من ركب المنطقة. لا تنازل عن الحقوق

أسرار

- وصفت مصادر سياسية ترحيب النائب أسامة سعد برئيس الحكومة نواف سلام في صيدا بأنه ردٌّ غير مباشر على تخوين «حزب الله» للنائب سعد، خصوصًا أن التباعد بين سلام و«الحزب» يزداد.
- جرى مؤخـرًا تـوقيف مجـموعة عـامـلين في مـديـرية الجمارك بينهم سيّدة كانت تسهّل أعمال «حزب الله». وفي المعلومات أيضًا أن عصابة يديرها مراقب يقوم بالتهريب لصالح «الحزب» انطلاقًا من مرفأ طرابلس، ونتيجة لذلك جرى تجميد 400 مستوعب في مرفأ طرابلس.
- اعتبـرت مصادر دبلـوماسية أن التصعيد الإسرائيلي ليل أمس استهدف مناطق تعتبر «ثُقلًا» للرئيس نبيه بري (الزهراني والنبطية)، ويأتي بعد أسبـوع على استهداف المصيلح التابعة سياسيًا للرئيس بري أيضًا.

جوزاف عون الرئيس بين الممانعين والسياديين

حنين دياب

وصلَ إلى بعبدا مُثقلًا بأحلام اللبنانيين وبشعبية تكاد تكون الكبرى لرئيس جمهورية لبنانية بعد الطائف، وما لبث أن اصطدم بالواقع الصعب. بين جمهور متعطّش للإنجازات وخائفٍ على مستقبل وطنه بظلّ سلاح غير شرعيّ وجمهور آخر خائف من وصوله، وقفَ جوزاف عون غير آبهٍ بتصفيق من هنا أو برجمٍ من هناك، وقفَ عازمًا أن يكون رئيسًا لجميع اللبنانيين وليسَ سنوات غير قابلة للتمديد أو التجـديـد. في أشهره التـسعة، أنجز عون ما يمكن إنجازه في عهد كامل على مستوى القرارات السيادية والتشكيلات الأمنية والانتخابات البلدية ومحاربة الفساد فخسِرَ بعض الطامحين الذين لم يستفيدوا من وصوله وخسرَ بعض العجولين غير العارفين بمخاطر التسرّع في القـرارات المصيريّة وخسرَ بعض الحقـودين الذين يريدونه رئيسهم دون سواهم ولم يربح بعد. جـوزاف عون سيربح لكنه حتى اللحظة يدفع من رصيده ومن تاريخه العسكريّ المشرّف، بانتظار أن تنصفه السنون المقبلة ويـحقق خطاب القسم قبل عودته إلى الـعيشيّة صيّـادًا متواضعًا بين أهله ونـاسه. أيّ رئيس يرفض كتلة نيابية تُبقيه اللاعب الأبرز في تشكيل الحكومات وفي إقرار القوانين وفي رفض أُخرى؟ أيّ رئيس يُعطي لمنتقديه حريّة تصل إلى حدود التهجّم الشخصيّ ويرفض استعمال النفوذ في إسكات كثيرين، وللأمانة لا يعرف الرئيس من أين يُصوّب عليه. فالناطقون باسم «حزب الله» يهاجمونه، ومعارضو «الحزب» كذلك. لكن الفريقَين يريدان منه أن يكون حصريًا لهما ولا يتقبّلانه أبًا لجميع اللبنانيين. ولأن عون يحمل خلفية عسكرية ظنّ كثيرون أنه لن يُفلح في السياسة ففاجأهم، وراهن آخرون على خلاف بينه وبين رئيس مجلس النـواب نبيـه بـرّي، نظـرًا لشخـصية عون القيـاديّة ولتمسّك برّي بآرائه وخياراته. لكن عون فاجأ برّي نفسه فـانتقـل رهـان الخـاسرين إلى خلاف بينـه وبين رئيس الحكومة تحت شعارات شدّ العصب السنيّ واستعادة الهيبة لرئاسة الحكومة، فكان عون حكيمًا ولم ينزلق إلى الخلافات بل كان مبادرًا وسيّر جلساتٍ للحكومة مزروعة بالألغام لكن لغمًا واحدًا لم ينفجر. منذ وصوله إلى بعبدا، أعاد عون رسم مفاهيم الحياة السياسية اللبنانية في رفض اللوذين والقولين والفعلين، فكرّس موقفه «فوق الطاولة وتحتها» وفتح أبواب القصر أمام الجميع غير آبه بمنتقديه الذين يريدون أن يفرضوا عليه من يستقبل ومن يلتقي. يخرج زائره مقتنعًا بصوابية ما يفعل ومُعجبًا بتواضع رئيس يعرف أن الحقيقة الوحيدة في الحياة هي الموت وأن مصير لبنان لسنوات مقبلة يُحدّد اليوم. يسأله «حزب اللّه» عن عزمه سحب سلاح «الحزب» فيُجيب نعم لكنني لن آخذ البلاد إلى حرب دموية وعليكم بمساعدتي وتسليم سلاحكم للجيش اللبناني. ويسأله معارضو «الـحزب» هل حقًا تريد سحب سلاح «حزب اللّه» فيجيب نعم لكن لن أسمح بوقوع حرب أهلية ولن أحمل دمًا على كفي. هي الحقيقة التي لا تُرضي أحدًا. يفرض عون وخياراته حلًّا لبنانيًا في أصعب ظرف يمرّ فيه لبنان. فيرجمه سياديّ من هنا بحجة مقاطعة غربية، حتى يأتيه الردّ على لسان الرئيس الأميركي دونالد ترامب ومن الكنيست الإسرائيلي في إشـادة بدوره فيعيد السياديّ حساباته. ثمّ يرجمه ممانعٌ بـحجّة إصـراره على تشريـع سحب السلاح ووضع جدول زمنيّ، ويتهمه بالتواطؤ مع من يريدون ضرب بيئة المقاومة، فيُصدم برفض اللوذين والقولين والفعلين، فكرّس موقفه «فوق الطاولة وتحتها» وفتح أبواب القصر أمام الجميع غير آبه بمنتقديه الذين يريدون أن يفرضوا عليه من يستقبل ومن يلتقي. يخرج زائره مقتنعًا بصوابية ما يفعل ومُعجبًا بتواضع رئيس يعرف أن الحقيقة الوحيدة في الحياة هي الموت وأن مصير لبنان لسنوات مقبلة يُحدّد اليوم. يسأله «حزب اللّه» عن عزمه سحب سلاح «الحزب» فيُجيب نعم لكنني لن آخذ البلاد إلى حرب دموية وعليكم بمساعدتي وتسليم سلاحكم للجيش اللبناني. ويسأله معارضو «الـحزب» هل حقًا تريد سحب سلاح «حزب اللّه» فيجيب نعم لكن لن أسمح بوقوع حرب أهلية ولن أحمل دمًا على كفي. هي الحقيقة التي لا تُرضي أحدًا. يفرض عون وخياراته حلًّا لبنانيًا في أصعب ظرف يمرّ فيه لبنان. فيرجمه سياديّ من هنا بحجة مقاطعة غربية، حتى يأتيه الردّ على لسان الرئيس الأميركي دونالد ترامب ومن الكنيست الإسرائيلي في إشـادة بدوره فيعيد السياديّ حساباته. ثمّ يرجمه ممانعٌ بـحجّة إصـراره على تشريـع سحب السلاح ووضع جدول زمنيّ، ويتهمه بالتواطؤ مع من يريدون ضرب بيئة المقاومة، فيُصدم برفض اللوذين والقولين والفعلين، فكرّس موقفه «فوق الطاولة وتحتها» وفتح أبواب القصر أمام الجميع غير آبه بمنتقديه الذين يريدون أن يفرضوا عليه من يستقبل ومن يلتقي. يخرج زائره مقتنعًا بصوابية ما يفعل ومُعجبًا بتواضع رئيس يعرف أن الحقيقة الوحيدة في الحياة هي الموت وأن مصير لبنان لسنوات مقبلة يُحدّد اليوم. يسأله «حزب اللّه» عن عزمه سحب سلاح «الحزب» فيُجيب نعم لكنني لن آخذ البلاد إلى حرب دموية وعليكم بمساعدتي وتسليم سلاحكم للجيش اللبناني. ويسأله معارضو «الـحزب» هل حقًا تريد سحب سلاح «حزب اللّه» فيجيب نعم لكن لن أسمح بوقوع حرب أهلية ولن أحمل دمًا على كفي. هي الحقيقة التي لا تُرضي أحدًا. يفرض عون وخياراته حلًّا لبنانيًا في أصعب ظرف يمرّ فيه لبنان. فيرجمه سياديّ من هنا بحجة مقاطعة غربية، حتى يأتيه الردّ على لسان الرئيس الأميركي دونالد ترامب ومن الكنيست الإسرائيلي في إشـادة بدوره فيعيد السياديّ حساباته. ثمّ يرجمه ممانعٌ بـحجّة إصـراره على تشريـع سحب السلاح ووضع جدول زمنيّ، ويتهمه بالتواطؤ مع من يريدون ضرب بيئة المقاومة، فيُصدم برفض

نواف سلام في صيدا: رسائل سياسية من بوّابة الجنوب إلى كلّ لبنان

محمد دهشة

أمضى رئيـس مجلس الـوزراء نـواف سلام يومًا صيداويًا بامتياز، بعد مرتين من التأجيل؛ الأولى خلال شهر رمضان المبارك، والثانية خلال مهرجانات صيدا السياحية، بسبب تطوّر العدوان الإسرائيلي على الجنوب. وقد حملت زيارته أكثر من رسالة وباتجاهات مختلفة في توقيتها.

وتؤكّد مصادر صيداوية لـ «نداء الوطن» أنه لا يمكن فصل سياق زيارة الرئيس سلام عن التوتر السياسي الداخلي بعد الإساءات التي طالته في سياق أحداث «إضاءة الروشة»، فجاءت الزيارة بطابع رسميّ رمزيّ، غير أن أهميتها تكمن في إعادة الاعتبار إلى مدينة صيدا، بوّابة الجنوب وثالث المدن السُّنية في لبنان، وتثبيت دورها الوطني، ولا سيّما في ظلّ تغييبها عن التعيينات الإدارية والوظائف العامة.

وعلى خـلفية هذه الـرؤية، أطـلق الرئيس سلام رسائله الأربـع الشـهيـرة، الأولـى منها من سراي صيدا الحكومي، حيث التقى محافظ الجنوب ورؤساء الدوائر والمصالح الرسمية، وأكد فيها مضي الدولة في التزامها بإعادة إعمار الجنوب وعودة الأهالي وإطلاق سراح الأسرى في السجون الإسرائيلية.

وقـال: «أمـام غطرسة إسرائيل واستمرار احتلالها مواقع في جنوبنا، وانتهاكها سيادتنا، وتملّصها من التزاماتها، تواصل الحكومة حشد الدعم السياسي والدبلوماسي، الإقليمي والدولي، لإلزام إسرائيل تنفيذ ما عليها من التزامـات، ووقف اعتداءاتها المتكرّرة على أراضينا وأجوائنا ومياهنا، والانسحاب الكامل من جنوبنا، والإفراج عن أسرانا».

وأضـاف: «كـونوا على ثقة أن حكومتنا مصرّة على التمسّك بحق كلّ اللبنانيين، ولا سيّما أبناء الجنوب والبقـاع والضـاحية، بالعودة الكريمة إلى بيوتهم ومنازلهم وإعـادة إعمارها، وهي تعتبر أن حق العودة والإعمار هذا ليس منة من أحد، بل هو التزام وطني. إن المنطقة تـعيش على وقع تحوّلات تاريخية كبرى تتجاوز حدود الجغرافيا، إذ إنها تبـدّل مـوازين القوى وتعيد رسم خرائط المصالح. وهذه التـحوّلات تفتـح آفـاقًا جديدة للاستقـرار كما تنذر بمخاطر وتـحدّيات لا تقـلّ جسامة».

أما الرسالة الثـانية، فجاءت من بلدية صيدا، حيث وجه فيها التحيّة إلى الشعب الفلسطيني اللاجئ في لبنان، معتبرًا «أن صيدا كانت وما زالت حضنًا دافئًا للإخوة الفلسطينيين الذين لجأوا إليها في نكبتهم، فوجدوا فيها المأوى والأمان».

وأكد أن «مخيم عين الحلوة ليس مجرّد مساحة جغـرافية، بل ذاكـرة حيّة للوجع الفـلسطيني ولتاريخنا العربي المشترك. فلقد احتضنت صيدا الفلسطينيين لا كضيوف، بل كشركاء في المعاناة كما في الكرامة، وأثبتت أن لبنان وإن لم يكن كبيرًا في مساحته، فهو كبير في إنسانيّته». مذكّرًا بأن البيان الوزاري لحكومته التزم الحفاظ على كرامة الفلسطينيين المقيمين في لبنان وعلى حقوقهم الإنسانية، بالتلازم مع تأكيد حق الدولة اللبنانية في ممارسة كامل سلطتها على أراضيها كافة، ومن ضمنها المخيّمات الفلسطينية.

أما الرسالة الثالثة، فتناولت الإنماء المتوازن في المناطق، ومن بينها صيدا التي تحتاج إلى دعم مشاريعها الإنـمائية والخـدمـاتية وحلّ مشكلة النفايات. وقال: «إن دعم صيدا إنمائيًا ليس تفضّلًا من أحد، بل واجبًا وطنيًا. وزيـارتي اليـوم هي للتأكيد أن التنمية ليست شعارًا بل التزامًا فعليًا ستعمل الحكومة عليه خطوةً خطوة. وزيـارتي لصيدا هي أيضًا امتداد طبيعي لاهتمامنا بالجنوب، فأول زيارة لي بعد تشكيل هذه الحكومة كانت لصور والخيام والنبطية. يومها قلت وأكرّر اليوم، متوجهًا من صيدا إلى كل أهلنا في الجنوب، إن العودة والإعمار توأمان لا يفترقان، وهذا التزام ثابت مني ومن الحكومة. لكن الصراحة تقتضي الاعتراف بأن ما كنا ننتظره من مساعدات لإعادة الإعـمـار قـد تأخّـر لأسبـاب لم تعد تخفـى على القاصي والداني، لكن هذا لن يثنينا عن الاستمرار في السعي الدؤوب مع أشقائنا وأصدقائنا لعقد مؤتمر دولي يهدف إلى تأمين التمويل اللازم لإعادة الإعمار والعودة الآمنة والمستدامة لأهلنا إلى قراهم وبلداتهم الجنوبية المدمّرة».

سلام: سنُجري الانتخابات النيابية في موعدها

أسعد بشارة

مشروع قانون رجّي يرجّ في عين التينة

«قمت بواجبي ببساطة»، بهذه العبارة يلخص وزير الخارجية يوسف رجي خلفية مشروع القانون الذي أرسله إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء لتعديل قانون الانتخاب بما يتيح تصويت المغتربين.

الخطوة التي قام بها رجّي تبدو بسيطة في الشكل، لكنها أحدثت رجّة سياسية في المضمون، إذ فتحت مجددًا باب الجدل حول حق المغتربين في الاقتراع، بين من يعتبر أن هذا الحق تكريس للمواطنة الكاملة، ومن يراه تهديدًا لمعادلات قائمة في الداخل.

بعد تسجيل المشروع في الأمانة العامة للحكومة، أصبحت الطابة في ملعب الرئيس نواف سلام. السؤال الآن: هل سيضع المشروع على جدول أعمال جلسة وزارية للتصويت عليه وكشف الخيط الأبيض من الخيط الأسود، أم سيبقى في الأدراج كما جرى مع مشاريع كثيرة سابقة؟

الأكيد أن الرئيس سلام لا يريد مشكلة إضافية مع رئيس مجلس النواب نبيه بري، الذي أطلق من عين التينة موقفًا قاطعًا ضد تصويت المغتربين. فبري يرى ببساطة أن من يريد الاقتراع فليأتِ إلى لبنان، «فلا حق له في الاغتراب بأن يكون له صوت»، وفق ما يُنقل عن أوساطه المقرّبة.

«الثنائي الشيعي»، بحسب مصادر سياسية متابعة، سيسعى بكل الوسائل إلى منع فتح باب تصويت المغتربين، لأنه يدرك أن هذه الكتلة الناخبة قد تغيّر في التوازنات النيابية لصالح القوى السيادية والمعارضة. وقد لا يكتفي «الثنائي» بهذا المنع، بل يمكن أن ينتقل إلى المرحلة التالية بمحاولة التمديد للمجلس النيابي، بحجّة الظروف الأمنية أو الإدارية، ما يعني عمليًا إبقاء القديم على قدمه وإقفال أي أفق للتغيير الديمقراطي.

خطوة يوسف رجّي، وإن بدت تقنية وقانونية في ظاهرها، فهي في الجوهر خطوة سياسية جريئة في وطن لا يزال يعبر مرحلة دقيقة ما بين الوصاية والتحرّر، وما بين إرادة التغيير وإصرار المنظومة على الإمساك بمفاصل القرار.

في بلد يُمنَع فيه الإصلاح من البوابة الانتخابية، يصبح الدفاع عن حق اللبنانيين في الاغتراب بالاقتراع موقفًا سياديًا بامتياز، ومحاولة لإعادة الثقة بين الدولة ومواطنيها المنتشرين في أصقاع الأرض.

من هنا، تبدو مبادرة رجّي أكثر من مجرّد مشروع قانون؛ إنها اختبار لموقف الحكومة من الإصلاح، ولجرأة الرئيس سلام في اتخاذ قرار قد يكلّفه غاليًا سياسيًا، لكنه سيكون محطة فاصلة بين من يريد دولة طبيعية ومن يصرّ على إبقاء لبنان رهينة المنظومة.

في النهاية، سواء أُدرج المشروع على جدول الأعمال أم جُمّد في الأدراج، فإن يوسف رجّي وضع إصبعه على الجرح الحقيقي: لا إصلاح من دون انتخابات حرة وشاملة، ولا ديمقراطية من دون صوت المغترب.

«حماس» تكسر الإجماع الفلسطيني في لبنان وتفجّر أزمة السلاح مجددًا

طارق أبو زينب

في لحظة حاسمة وغير مسبوقة، تتقاطع المخاطر الأمنية والسياسية في الساحة الفلسطينية في لبنان، لتضع حركة «حماس» أمام اختبار مصيري. هذا الاختبار يكشف مدى التزامها بالاتفاقات اللبنانية – الفلسطينية السابقة، وقدرتها على التعامل بمسؤولية مع واقع لبنان المتوتر.

في هذا المشهد المفصلي، تواجه «حماس» الدولة اللبنانية مباشرة، متمسكة برفض تسليم سلاحها، في موقف يتقاطع جزئيًا مع نهج «حزب الله»، الذي يصرّ أمينه العام نعيم قاسم على استمرار خيار السلاح خارج سلطة الدولة. هذا الإصرار يشكّل قنبلة سياسية وأمنية موقوتة، ويضع لبنان أمام اختبار حقيقي لقدرة الدولة على فرض سيادتها والحفاظ على استقرارها.

في هذا الإطار، كشف عضو المجلسين الوطني والمركزي الفلسطينيين، هيثم زعيتر، ردًا على أسئلة «نداء الوطن»، أبعاد هذه الخطوة وتداعياتها على مستقبل العلاقات اللبنانية – الفلسطينية. وأوضح النقاط المحورية التي ستشكل ملامح هذه العلاقة وتحدد مسارها في المرحلة المقبلة.

أوضح زعيتر أن «مُنظمة التحرير الفلسطينية» التزمت بتسليم السلاح الثقيل من المُخيمات الفلسطينية إلى الجيش اللبناني، تنفيذًا لما جرى التوافق عليه خلال القمة المشتركة بين الرئيسين اللبناني جوزاف عون والفلسطيني محمود عباس وقد تأخر التنفيذ من منتصف حزيران 2025 بفعل الهجوم الإسرائيلي على إيران، إلى أن جرى تسليم السلاح على 4 مراحل بين 21 آب و13 أيلول 2025، وشمل 8 مُخيمات فلسطينية تتوزع على مختلف المناطق اللبنانية، بينما هناك 4 مُخيمات لا يُوجد فيها سلاح ثقيل، بينها مخيم ضبيه

ارتياح للتسليم وأهميته السياسية

وأشار زعيتر إلى أن هذه الخطوة «تركت ارتياحًا فلسطينيًا ولبنانيًا في توقيتها ودلالاتها، نظرًا إلى التزام منظمة التحرير الفلسطينية بقرار القائد الأعلى للقوات المُسلحة الفلسطينية الرئيس محمود عباس بتسليم سلاح قوات الأمن الوطني الفلسطيني إلى الجيش اللبناني. هذا يؤكد أن القرار يمكن تنفيذه بسرعة دون الحاجة إلى مراجعات أو توظيفه ضمن محاور وأجندات عربية أو إسلامية».

وأضاف أن هذه الخطوة تأتي ضمن ما جرى التوافق عليه خلال القمة اللبنانية – الفلسطينية، في مرحلة بالغة الأهمية، تمر فيها العلاقات المشتركة بإيجابية كبيرة يمكن أن تنعكس على الواقع اللبناني والفلسطيني. وقال الرئيس محمود عباس: «المُخيمات الفلسطينية في لبنان جزء من الأراضي اللبنانية، ومسؤولية الأمن والسيادة فيها هي للدولة اللبنانية، وما يُقرره لبنان يلتزم به الفلسطينيون، لأنهم ضيوف موقتون، إلى حين العودة إلى وطنهم، ولبنان قدم الكثير من أجل القضية الفلسطينية وما زال».

الالتزام بتسليم السلاح

وشدد زعيتر على ضرورة أن تلتزم كل الفصائل الفلسطينية بتسليم السلاح الثقيل إلى الجيش اللبناني، وعدم الانخراط في حسابات خارج الأجندة الفلسطينية ضمن محاور إقليمية. وأكد أن السلاح الفلسطيني لم يعد حاجة أساسية لدى الفصائل في لبنان، ويجب أن تكون مسؤولية السلاح الثقيل على الأراضي اللبنانية بيد الجيش الوطني وحده، وبالتالي لا يمكن خرق هذا القرار اللبناني .

وأضاف: «لو استعرضنا قضية السلاح الثقيل والمراكز العسكرية التي كانت خارج المُخيمات الفلسطينية، لوجدنا أن «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة»، والمُنشقين من حركة «فتح الانتفاضة» قاموا بتسليم مراكزهما والأسلحة من مختلف أنواعها، من الناعمة إلى الثقيلة، بعد سقوط نظام الرئيس بشار الأسد بتاريخ 8 كانون الأول 2024. هذا يثبت أن بقاء هذه المراكز والأسلحة لم يكن من أجل القضية الفلسطينية، بل كان في خدمة النظام السوري السابق، وبعض هذه المراكز استُخدم لقصف المخيمات الفلسطينية خلال ثمانينات القرن الماضي».

خرق حركة «حماس» الأمن القومي اللبناني

وأشار زعيتر إلى أن «حركة «حماس» خرقت الإجماع الوطني والأمن القومي اللبناني، حين أطلقت مجموعات تابعة لها صواريخ بتاريخ 22 و28 آذار 2025، ومن ثم العُثور على مستودع أسلحة وصواريخ بتاريخ 20 نيسان 2025 خارج المخيمات الفلسطينية. وقد اتخذ المجلس الأعلى للدفاع اللبناني برئاسة رئيس الجمهورية قرارًا بتحذير حركة «حماس» من خرق الأمن القومي اللبناني».

وأوضح أن موضوع سلاح الفصائل الفلسطينية الأخرى على الأراضي اللبنانية من مسؤولية الدولة اللبنانية، وليس من مسؤولية منظمة التحرير الفلسطينية التي نفذت التزامها، لأن الفصائل الأخرى ما زالت خارج إطارها .

استقلالية السلاح

وأكد زعيتر أن «لا رابط بين السلاح الفلسطيني في لبنان والسلاح في غزة، فهما مستقلان عن بعضهما. يجب على الجميع الالتزام بقرار الدولة اللبنانية». وشدد على ضرورة أن تلتزم حركة «حماس» والمجموعات الإسلامية المتشددة، خاصة في مخيم عين الحلوة، بتسليم ما لديها من أسلحة، حتى لا يُستخدم في الصراع الداخلي الذي يهدد الأمن داخل المخيمات والجوار اللبناني .

التعاون لتخفيف معاناة اللاجئين

وأوضح زعيتر أن التعامل يتم بين الدولتين اللبنانية والفلسطينية، ممثلة بسفارة فلسطين في لبنان. وهناك خطوات إيجابية يُوشر بتنفيذها لتخفيف معاناة اللاجئين الفلسطينيين، منها: خفض بعض الرسوم على المعاملات، والسماح بإدخال الأدوات الكهربائية والأثاث إلى مخيمات منطقة صور، وذلك في إطار معالجة قضايا حقوق العمل، والتملك، والحقوق الاجتماعية والمعيشية، بما يضمن عيش اللاجئين حياة كريمة، إلى حين العودة إلى أرض الوطن.

وزارة الصحة أمام امتحان الثقة بعد تقرير تلوّث مياه تنورين

مايز عبيد

المطلوب من وزارة الصحة أن تجري فحوصات شاملة ومنتظمة لكل مصادر المياه

بناءً على اللغط الحاصل حول تلوث «مياه تنورين»، والتقرير الصادر عن وزارة الصحة بهذا الشأن، يجد اللبنانيون أنفسهم مجددًا أمام هاجسٍ قديم متجدد يتعلّق بسلامة المياه التي يشربونها.

فالقضية، وإن بدت محصورة بشركة معينة، إلا أنها تفتح الباب واسعًا أمام تساؤلات عن مدى مراقبة الدولة لمصادر المياه في مختلف المناطق اللبنانية. إن صدور تقرير رسمي عن وزارة الصحة يؤكد أو يثير الشبهات حول التلوث، لا يعفي الوزارة من مسؤولياتها، بل على العكس يزيد هذه المسؤوليات تعاظمًا، ويضعها أمام امتحان أكبر بكثير من مجرد إعلان نتائج تحاليل. فالمطلوب اليوم أن تمارس الوزارة دورها الكامل في إجراء فحوصات شاملة ومنتظمة لكل مصادر المياه، وأن تُصارح الرأي العام بالنتائج بكل شفافية ومسؤولية.

ففي الشمال مثلًا، حيث تعمل أكثر من مئة شركة لتعبئة المياه وبيعها بعد تكريرها، بعضها مرخّص رسميًا والبعض الآخر يعمل من دون ترخيص أو رقابة فعلية، وينتج «غالونات» مياه بعضها لا يحمل أي اسم، وهي موجودة في الكثير من محلات السوبر ماركت بطبيعة الحال. ومع غياب المتابعة الدورية من الجهات المختصة، يبقى المواطن عرضة لمخاطر صحية غير منظورة، خصوصًا في ظل الظروف الاقتصادية التي تدفع الناس إلى شراء المياه الأرخص دون معرفة مصدرها أو مدى سلامتها.

إلى جانب ذلك، يعتمد كثير من الأهالي في الشمال على الآبار الارتوازية لتأمين حاجاتهم من المياه، فيما تُظهر المعاينات الميدانية أن العديد من هذه الآبار ملوّث بسبب تسرّب الملوثات من الأنهر والمياه الجوفية التي تغذيها، كما هي الحال في بعض مناطق عكّار، وهذه المياه تستعمل أيضًا للمستلزمات المنزلية اليومية من خلال الصهاريج، وهذه المشكلة لا تقلّ خطورة عن تلوث مياه الشبكات العامة، وتستدعي متابعة دقيقة وإجراءات صارمة من قبل وزارة الصحة وسائر الإدارات المعنية.

ولا يمكن لوزارة أن تكتفي بإعطاء نتائج فحص مياه لشركة وتطلب منها التوقف عن العمل، ثم تنسى أن عليها دورًا أساسيًا لم تلعبه بعد في حفظ سلامة المياه التي يشربها الناس. كما أن على وزارات أخرى، مثل وزارة الطاقة والمياه ووزارة الزراعة، أن تضطلع بمسؤولياتها في مراقبة المياه التي تُروى بها المزروعات، وأن تضع هذه الوزارات، كونها المعنية بالأمر مباشرة، خطةً مستدامة لتأمين المياه بالدرجة الأولى، ثم تحسين جودتها ورفع كل أشكال الملوثات عنها.

صحة الناس ليست تفصيلًا ولا يمكن التعامل معها بخفة. وإذا كان ثمة خطر على أي مصدر من مصادر المياه، فإن الدور الأول والمسؤولية الأولى تقع على الدولة التي يفترض أن تضمن الحق الأساسي لكل مواطن في مياهٍ نظيفةٍ وآمنة. فالماء ليس سلعة، بل حياة، ولا حياة بلا رقابة ولا مساءلة.

بينهم جبران باسيل وعلي حسن خليل

هل يحق للمعاقبين دوليًا أن يترشحوا إلى الانتخابات؟

زياد البيطار

في بلد يسعى جاهدًا نحو الازدهار والتعافي بعد سنوات من الأزمات المتلاحقة، غموض يواجه مسار الإصلاح، ليسمح لأسماء أشخاص مدرجين على قوائم العقوبات الوطنية أو الدولية بالترشح للانتخابات، وهم من تطولهم شبهات فساد أو تمويل إرهاب.

هذه المفارقة تُظهر خللًا بنيويًا عميقًا في منظومة المحاسبة والمساءلة. فبينما تتحدث السلطات عن «الإصلاح الإداري» و«تعزيز الشفافية»، تُفتح الأبواب أمام شخصيات مطلوبة أو معاقبة أو متهمة بقضايا مالية وأمنية لتدخل المعترك الانتخابي وتخاطب الناخبين بوعود الإصلاح ذاته الذي عطّلته.

كيف يمكن الحديث عن الإصلاح والمحاسبة، فيما المرشحون أنفسهم خاضعون لتدابير تجميد أصول أو موضوعون تحت التحقيق في جرائم مالية أو فساد إداري؟ إن السماح لأسماء مدرجة على لوائح العقوبات الأميركية أو الأوروبية أو المحلية بخوض الانتخابات يعكس ازدواجية خطيرة في مفهومي العدالة والمحاسبة، إذ تُطبق المحاسبة على فئة دون أخرى، مما يُفقدها معناها، ويحوّلها إلى أداة سياسية أو طائفية.

وبينما تتكرّس صورة التهاون مع الفاسدين، تُحرم الكفاءات النظيفة من فرص المشاركة في إدارة الشأن العام. ففي الأنظمة الديمقراطية المتقدمة، تُعدّ النزاهة الشخصية والمالية شرطًا أساسيًا للترشح، وتمنع القوانين الانتخابية أي شخص مدان أو خاضع لعقوبات مالية أو أمنية من الترشح، حمايةً لصورة الدولة ومصداقية مؤسساتها.

حين يصبح الفاسد جزءًا من العملية الانتخابية، يتحول الاستحقاق الديمقراطي إلى وسيلة لإعادة إنتاج الطبقة السياسية نفسها التي عطّلت الدولة وأفقرت المواطن. فكيف يمكن أن تُبنى دولة جديدة على أساس قديم مهترئ؟ وكيف يُقنع الناخب نفسه بأن التغيير ممكن، إذا كان المرشحون هم أنفسهم المتهمين بإفشال التغيير؟

من هنا، أثار تعميم وزير العدل عادل نصّار عاصفة من الجدل في الأوساط القانونية والرسمية، بعدما ألزم كتّاب العدل بالتحقق من أن الأطراف المعنيين بأي معاملة غير مدرجين على لوائح العقوبات، ورفض إنجاز المعاملات في حال ثبت العكس.

جاء التعميم في توقيت بالغ الحساسية، وسط الضغوط الدولية المتزايدة على لبنان، خصوصًا في ما يتعلق بـ «حزب الله» وحلفائه، وسرعان ما ارتبط في النقاش العام بمجموعة العقوبات التي طالت شخصيات بارزة في سياق ملفات الفساد وتمويل الإرهاب. ويتكوّن التعميم من تسعة بنود، استند فيها الوزير إلى القانون رقم 1994/337 (نظام كتّاب العدل) والقانون رقم 2015/44 المتعلق بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، إضافة إلى ما وصفه بـ «مقتضيات المصلحة العامة».

هذا التوجيه أثار استياءً واسعًا بين كتّاب العدل، الذين رأوا فيه تجاوزًا لصلاحياتهم القانونية وتحميلهم مسؤوليات غير قابلة للتنفيذ، إذ قال عدد منهم إن «التعميم يصعب تطبيقه، خصوصًا ما يتعلق بالتحقق من مصدر الأموال أو لوائح العقوبات، فنحن لسنا ضابطة عدلية». كما تساءلوا: «ما المقصود بلوائح العقوبات الوطنية؟ من يُصدرها؟ ومن هم الأشخاص المدرجون عليها؟»، معتبرين أن التعميم يُربك العمل المؤسساتي، ويدخلهم في زوايب سياسية حساسة، خصوصًا مع اقتراب موعد الاستحقاق النيابي في أيار المقبل.

أوساط قانونية عديدة رأت أن التعميم يحمل إشكاليات قانونية ودستورية، خاصة في الشق المتعلق بمنع الأشخاص المدرجين على لائحة العقوبات من إنجاز معاملاتهم القانونية أو توكيل محامين.

وذكّر هؤلاء بأن المادة 21 من الدستور تضمن حق الترشح للجميع، ولا يمكن الحدّ منه إلا بقانون صادر عن مجلس النواب، لا بتعميم وزاري، محذّرين من أن القرار يُخالف مبدأ المساواة أمام القانون (المادة 7 من الدستور)، مما يجعله قابلًا للطعن أمام مجلس شورى الدولة.

وفي حديث لصحيفة «نداء الوطن»، أوضح الخبير الدستوري المحامي سعيد مالك أن التعميم رقم 1355 استند إلى الفقرة 6 التي تلزم كتّاب العدل بالتحقق من عدم ورود الأطراف على لوائح العقوبات الوطنية والدولية. لتمنع بذلك الترشح لمن يرد اسمه على «اللائحة الوطنية بالأسماء والكيانات المتورطة بالإرهاب أو تبييض الأموال»، وكذلك على لائحة عقوبات مجلس الأمن. وعليه، فإن من يرد اسمه على لائحة دولية غير خاضعة لمجلس الأمن يمكنه الترشح وإنجاز معاملاته.

الفاسد جزء من العملية الانتخابية

وأشار مالك إلى أنه وفق المادة 45 من قانون الانتخابات، «على كل من يرشح نفسه للانتخابات النيابية أن يقدم تصريحًا إلى وزارة الداخلية - المديرية العامة للشؤون السياسية واللاجئين، موقعًا منه شخصيًا ومصدقًا على توقيعه لدى الكاتب العدل وفقًا لأنموذج تضعه هذه الأخيرة».

وأوضح أن وزارة العدل ستزود كتّاب العدل طبعًا باللوائح المعتمدة رسميًا، إلا أن التطبيق لا يزال غير واضح حتى اللحظة كما وأنه لا يزال هناك مدة زمنية طويلة لإجراء الانتخابات النيابية.

ومن ناحية أخرى، وفي استشارة قانونية نشرتها صحيفة «نداء الوطن» صادرة عن مكتب المحامي مارك حبقة، لمتابعة مدى قانونية تعميم وزير العدل رقم 1355 تاريخ 2025/10/2 الموجه إلى كتاب العدل، تبين أن التعميم رقم 1355 يتخطى حدود الصلاحية التنظيمية الممنوحة لوزير العدل.

لذا ومن حيث المبدأ، التعميم رقم 1355 مخالف للقانون، ومن حيث الإجراءات، يمكن الطعن في هذا التعميم أمام مجلس شورى الدولة، عن طريق مراجعة الإبطال لتجاوز حد السلطة، المنصوص عليها في المادة 65 من نظام مجلس شورى الدولة باعتبار التعميم عملًا تنظيميًا صادرًا عن وزير لأنه أوجد موجبات جديدة على كتّاب العدل، علمًا أن مهلة الطعن في هذا العمل هي شهران.

وضمن الخطوات لتكثيف الضغوط على الطبقة السياسية اللبنانية، تعلن وزارة الخزانة الأميركية بشكل دوري ومحدث عبر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (OFAC)، فرض عقوبات على شخصيات لبنانية نافذة، بينهم نواب، وزراء ورجال أعمال، متهمةً إياهم بالضلوع في قضايا فساد ممنهج، تمويل الإرهاب، واستغلال النفوذ لتقويض مؤسسات الدولة. وتشمل العقوبات الأميركية على سبيل المثال، رئيس «التيار الوطني الحر» جبران باسيل، وعضو كتلة «التنمية والتحرير» ووزير المالية الأسبق علي حسن خليل، بالإضافة إلى النائب جميل السيد. وبحسب بيان وزارة الخزانة، اتُّهم باسيل باستخدام موقعه السياسي لتعيين مقرّبين في مواقع رسمية حساسة، ومنح عقود حكومية لشركات وهمية على صلة به، وهو ما دفع إلى إدراجه ضمن لائحة العقوبات بموجب «قانون ماغنيتسكي» العالمي، الذي يستهدف المتورطين في الفساد وانتهاكات حقوق الإنسان. من جهته، خضع علي حسن خليل لعقوبات بموجب الأمر التنفيذي 13224 المعدّل، الخاص بمكافحة الإرهاب، حيث اتُّهم بعقد اتفاق سياسي ومالي مع «حزب الله» لضمان دعمه، بالإضافة إلى تمرير أموال إلى مؤسسات تابعة لـ «الحزب»، واستغلال موقعه في وزارة المالية لابتزاز الموّردين الحكوميين والتلاعب بالضرائب مقابل منافع سياسية. أما النائب جميل السيد، فقد فُرضت عليه عقوبات بموجب الأمر التنفيذي 13441 بعد اتهامه بمحاولة تحويل أكثر من 120 مليون دولار إلى الخارج بمساعدة مسؤول حكومي كبير. كما استندت الوزارة في قرارها إلى تصريحات السيد خلال احتجاجات عام 2019، حين دعا إلى إطلاق النار على المتظاهرين الذين اتهموه بالفساد، معتبرةً أن هذه الدعوة تعكس نهج القمع والتستر على الممارسات غير القانونية.

في موازاة ذلك، شملت العقوبات داني خوري، المقرّب من جبران باسيل، والذي حصل على عقد لتشغيل مطمر برج حمود بقيمة 142 مليون دولار، لكنه بحسب الاتهامات الأميركية، تسبب في كارثة بيئية نتيجة رمي النفايات السامة في البحر المتوسط، مع استمرار أزمة النفايات من دون معالجة حقيقية.

العقوبات على هؤلاء الأفراد فُرضت بموجب الأمر التنفيذي 13441، الذي يتيح للولايات المتحدة استهداف الأشخاص الذين يسهمون في زعزعة استقرار لبنان وتقويض الحكم الرشيد. وتشمل الإجراءات تجميد جميع الممتلكات والمصالح المالية للمشمولين بالقرار الواقعة داخل الأراضي الأميركية أو الخاضعة لإشراف أشخاص أميركيين، فضلًا عن حظر أي تعامل مالي أو تجاري مباشر أو غير مباشر معهم، بما في ذلك الكيانات التي يملكونها.

هذه العقوبات، وإن كانت تحمل أبعادًا سياسية، فإنها في الوقت ذاته تضع علامات استفهام كبرى حول إمكانية استمرار النظام اللبناني في تجاهل المطالب الدولية بالمحاسبة، وتفتح الباب أمام مواجهة داخلية محتملة بين من يتمسكون بالحصانات والامتيازات، وبين من يطالبون بدولة قانون ومساءلة.

وفي عالم المال والتجارة، لا يُعد الدولار الأميركي مجرد عملة، بل هو حجر الأساس للنظام المالي العالمي. ومع اتساع رقعة استخدامه، باتت الدول والمؤسسات المالية حول العالم عمليًا خاضعة لسلطة وزارة الخزانة الأميركية، وتحديدًا لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية (OFAC)، المسؤول عن تنفيذ العقوبات المالية. أي جهة مالية دولة كانت أو مصرفًا أو شركة تتعامل بالدولار أو تمر عملياتها عبر النظام المالي الأميركي، تُعد ملتزمة تلقائيًا بالتشريعات الأميركية ذات الصلة بالعقوبات ومكافحة تمويل الإرهاب وغسل الأموال. ويشمل ذلك الامتثال للعقوبات المفروضة على أفراد أو كيانات أو دول، أو حظر تحويلات معينة تمر عبر البنوك الأميركية.

وفي لبنان، فإن النظام المصرفي والمالي يعتمد بشكل كبير على الدولار، الذي يُستخدم إلى جانب الليرة اللبنانية كعملة أساسية في التداول اليومي. كما أن المصارف اللبنانية تتعامل مع النظام المصرفي الأميركي عبر تحويلات SWIFT، ما يجعلها عرضة للعقوبات أو القيود في حال مخالفة القوانين الأميركية. وقد سبق أن امتثل لبنان للعديد من العقوبات الأميركية، لا سيما في ما يتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وأصدر مصرف لبنان تعاميم تُلزم المصارف اللبنانية بالامتثال لضوابط الامتثال الدولي، تفاديًا لعزلها عن الأسواق المالية العالمية.

في هذا السياق، أكّد خبير مالي لـ«نداء الوطن» أن تطبيق العقوبات المفروضة على الأشخاص والكيانات، من الناحية القانونية، ليس إلزاميًا على لبنان. لكنه شدّد على أن الواقع المالي يفرض التقيّد بهذه العقوبات، لأن أي مصرف أو جهة تتعامل مع أفراد أو كيانات مدرجة على لوائح العقوبات، تُعرّض نفسها تلقائيًا للعقوبات أيضًا، ما يؤدي إلى مخاطر جسيمة على النظام المصرفي والمالي اللبناني.

في ضوء ما سبق، لا يمكن القبول بترشح من تطاردهم العقوبات الدولية من رجال أعمال أو سياسيين بتهم خطيرة تتعلق بالفساد وتبييض الأموال ودعم كيانات مصنفة إرهابية. فحق الترشح لا يمكن أن يُمارس في معزل عن مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة.

بين تعميم وزير العدل والعقوبات الدولية، يقف لبنان أمام خيارين لا ثالث لهما: هل يريد أن يكون دولة قانون ومحاسبة؟ أم مساحة مفتوحة للمعاقَبين؟ التعميم، رغم ثغراته القانونية، يعكس قلقًا حقيقيًا من تحوّل المؤسسات إلى أدوات بيد الفاسدين. فلا يمكن لدولة أن تنهض على يد الفاسدين، ولا لمجتمع أن يزدهر تحت ظلال المعاقَبين. الإصلاح ليس شعارًا انتخابيًا، بل فعلًا أخلاقيًا وقانونيًا يبدأ من غربلة المرشحين، قبل فرز الأصوات.

عائلة الإمام الصدر تطلب استجوابه

هانيبال القذافي إلى العدلية بعد عقد من الاحتجاز... هل دقت ساعة حريته؟

طوني كرم

بعد عشر سنوات على احتجازه في بيروت، يعود ملف هانيبال القذافي إلى دائرة الضوء من جديد حيث يُفترض أن يمثّل نجل الزعيم الليبي الراحل معمر القذافي أمام المحقق العدلي القاضي زاهر حمادة، بناءً على طلب عائلة الإمام المغيّب السيد موسى الصدر.

جلسة استجواب مرتقبة تتجاوز طابعها القضائي البحت، لتعيد تسليط الضوء على جرحٍ وطني وإنساني وسياسي ظلّ مفتوحًا منذ أكثر من أربعة عقود، عنوانه اختفاء الإمام الصدر ورفيقيه الشيخ محمد يعقوب والسيد عباس بدر الدين في ليبيا عام 1978.

قضية هانيبال، كما يراها المتابعون، لم تعد مجرّد ملف جنائي عالق، بل تحوّلت إلى واحدة من أعقد القضايا القانونية والسياسية بين لبنان والمنظمات الحقوقية الدولية منذ سقوط نظام القذافي عام 2011، لما تنطوي عليه من تشابك بين العدالة والرمزية والتاريخ.

بدايات القضيّة ومسار التوقيف

في السادس من كانون الأول عام 2015، ظهر اسم هانيبال القذافي فجأة في بيروت بعد اختطافه من الأراضي السورية على يد مجموعة اقتادته إلى لبنان. وبعد أربعة أيام، سُلّم إلى شعبة المعلومات في قوى الأمن الداخلي، ليبدأ فصل جديد من مسار طويل لم ينتهِ حتى اليوم.

وفي الرابع عشر من الشهر نفسه، استجوبه المحقق العدلي في قضية إخفاء الإمام موسى الصدر ورفيقيه القاضي زاهر حمادة، وأصدر بحقه مذكرة توقيف وجاهية لا تزال مفاعيلها قائمة حتى اليوم.

رغم أن هانيبال كان طفلًا في الثالثة من عمره حين وقعت الجريمة، توضح مصادر قضائية لـ «نداء الوطن» أن الادعاء عليه لا يرتبط بتاريخ ارتكاب الجرم الأصلي، بل باحتمال تدخله اللاحق في «الجرم المتمادي» منذ عام 1978، وبما يُنسب إليه من كتم معلومات جوهرية عن مصير الإمام ورفيقيه.

وخلال إحدى جلسات استجوابه، كشف القذافي الابن أن الإمام الصدر كان «محتجزًا في منطقة جنزور – طرابلس الغرب حتى عام 1982، ثم نُقل إلى سبها ومنها إلى سرت، لكنه ربط الإدلاء بما لديه من معلومات إضافية بشرط الإفراج عنه، ما عزز قناعة القاضي حمادة بوجود معرفة دقيقة لديه بمسار القضية، انطلاقًا من موقعه داخل الدائرة الضيقة للنظام الليبي وارتباطه الوثيق بالملف اللبناني، خصوصًا بعد زواجه من سيدة لبنانية وتولّيه مسؤوليات مرتبطة بالشأن اللبناني.

الادعاء عليه لا يرتبط بتاريخ ارتكاب الجرم الأصلي

تداعيات التوقيف

استند التحقيق اللبناني إلى قاعدة أن لدى هانيبال القذافي، بحكم موقعه العائلي والسياسي، معلومات أساسية يمكن أن تسهم في كشف الحقيقة، فتمّ توقيفه. غير أن عدم تعاونه مع القضاء أطال أمد احتجازه، وأدخل الملف في متاهة قانونية معقدة.

وفي عام 2017، وأثناء إحدى جلسات الاستجواب، تطاول القذافي على القاضي زاهر حمادة ووجّه إليه إهانات، ما دفع الأخير إلى الادعاء عليه. ومنذ ذلك التاريخ، لم تُعقد أي جلسة استجواب جديدة، لتأتي جلسة اليوم كأول مثول له أمام المحقق العدلي بعد انقطاعٍ طويل عن مسار التحقيق.

وفي 21 آذار 2018، أصدرت المحكمة قرارًا بحبسه سنة وثلاثة أشهر وإلزامه بدفع غرامة مالية قدرها مليونا ليرة لبنانية، بتهمة تحقير القضاء والتهديد والذمّ بقاضٍ يتولى مهام التحقيق.

ولم تتوقف المناوشات القانونية هنا، إذ قدّم القذافي في 16 شباط 2016 طلبًا لنقل الدعوى من يد القاضي حمادة إلى قاضٍ آخر، بدعوى «الارتياب المشروع» بحياده، لكن الغرفة التاسعة برئاسة القاضي جان عيد ردّت الطلب في 12 حزيران 2017.

بعد هذه المرحلة، خيّم الجمود على الملف، قبل أن يعاود النشاط في ضوء تحركات لبنانية – ليبية مشتركة للتعاون القضائي. فقد طلب لبنان من طرابلس الغرب تسهيل التحقيقات مع أركان النظام الليبي السابق، فيما زوّد القضاء الليبي لجنة المتابعة برئاسة القاضي حسن الشامي ملفات تتضمّن اتهامات لهانيبال القذافي بارتكاب جرائم حرب ضد الثوار. هكذا، بدا أن مطالبة ليبيا باسترداده لا تهدف إلى إطلاق سراحه، بل إلى محاكمته على الجرائم المنسوبة إليه خلال مشاركته في حكم ليبيا معمر القذافي.

بين القانون وحقوق الإنسان... والاحتجاز

يثير ملف هانيبال القذافي جدلًا واسعًا في الأوساط القانونية والحقوقية، محليًا ودوليًا. فبحسب فريق الدفاع عنه، لا يجيز أي نص قانوني توقيف شخص إلى أجل غير محدد لمجرد امتناعه عن الإدلاء بمعلومات أو لاحتمال تورطه اللاحق في جرم الخطف.

ويصف هؤلاء احتجازه بأنه تعسّفي ومخالف لأحكام القانون اللبناني والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، مطالبين بالإفراج الفوري عنه.

قبل ثلاثة أيام من موعد جلسة استجواب هانيبال القذافي المحددة في 17 تشرين الأول 2025، قدّم مكتب الدفاع عن القذافي، من بينهم المحامون جان بول لابورد، لوران بايون، ونسيب شديد، كتابًا إلى رئيس وأعضاء مجلس القضاء الأعلى، بصفتهم الضامن لسير العمل السليم للمؤسسة القضائية، يلفتون فيه انتباه المجلس إلى وضع هانيبال القذافي، المحتجز تعسفيًا في سجون لبنان منذ 14 كانون الأول 2015.

وتضمن الكتاب، الذي فسّره الطرف الآخر كجزء من الضغوط المتزايدة على المحقق العدلي القاضي زاهر حمادة، إشارة واضحة إلى أن احتجاز هانيبال القذافي ينتهك المادتين 5 و9 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة 9 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، مشيرًا إلى التجاهل الواضح للضمانات الأساسية التي يستحقها كل متهم، وفي مقدمها الحق في محاكمة عادلة خلال فترة زمنية معقولة أو الإفراج عنه.

كما تضمن الكتاب إبلاغ المجلس بإحالة القضية إلى فريق الأمم المتحدة المعني بالاحتجاز التعسفي، مع التعبير عن قناعة الدفاع بضرورة وضع حد فوري لهذه الحالة التي تلطخ سمعة المؤسسة القضائية اللبنانية وأعضائها.

ستسود العدلية أجواء من الترقّب والحذر

رد مصدر قضائي

ولكن مصدر قضائي يرد بانه سندًا للمادة 4 من قانون القضاء العدلي: «يسهر مجلس القضاء الأعلى على حسن سير القضاء وعلى كرامته واستقلاله وحسن سير العمل في المحاكم ويتخذ القرارات اللازمة بهذا الشأن».ويضيف المصدر «انطلاقا من أحكام هذه المادة، يمكن لأي شخص أو متقاض أن يتقدم بأي كتاب الى مجلس القضاء الأعلى بموضوع يتعلق بقضية مطروحة أمام القضاء على أن لا يكون موضوع المراجعة يتعلق باساس القضية». ويختم بأن «مجلس القضاء الاعلى لم ولن يتدخل بأساس أي ملف قضائي، ولكنه يسهر ويراقب حسن سير القضاء في القضية المطروحة، وذلك في حال وجود عقبات بهدف تزليلها تمهيدا للبت بالقضية دون التدخل في اساس النزاع».

في المقابل، يعتبر الفريق القانوني الممثل لعائلة الإمام الصدر ورفيقيه، أن القذافي جزء من منظومة النظام التي أخفت الإمام ورفيقيه، وأن من واجب القضاء اللبناني أن لا يفرّط بما من شأنه المساعدة في كشف مصير المخفيين قسرًا.

وفي خضم هذا التجاذب، تكشف مصادر قضائية لـ «نداء الوطن» أن القاضي حمادة سيضع على طاولته، خلال جلسة الاستجواب المرتقبة، طلب إخلاء سبيل القذافي المقدّم منذ 4 حزيران 2025.

وإذا تبيّن من إفادته أنه يبدي تعاونًا حقيقيًا ومعلومات مفيدة في كشف مصير الإمام ورفيقيه، فقد يوافق القاضي على إطلاق سراحه. إذ لا يمكن في المرحلة الراهنة الادعاء عليه أو إحالته إلى المحاكمة أمام المجلس العدلي، لأن مثل هذا الإجراء يُعدّ بمثابة ختمٍ للتحقيق في ملف الإمام الصدر، وإحالته الى النيابة العامة التمييزية لإبداء مطالعتها تمهيدًا لإصدار القرار الاتهامي وإرسال الملف إلى المجلس العدلي بما يتضمّنه من معطيات، وهو ملف ما زال حتى الآن يقتصر فعليًا على توقيف هانيبال القذافي. وذلك، وسط إشارة المتابعين، إلى حرص القضاء اللبناني على عدم الإبقاء على القذافي مسجونًا بما يتخطى السقف القانوني الذي يمكن أن يدان به، والذي فسره قانونيون بحدود 15 سنة سجنية، (بجرم التدخل اللاحق بجرم الخطف) ليؤكدوا وخلفًا لرأي فريق الدفاع عن القذافي، أن الاحتجاز «قانوني»، من حيث الشكل، وإن كان إشكاليًا من حيث المضمون، ويخوّل المحقق العدلي الإبقاء على توقيف القذافي لما يزيد عن سنة.

جلسة الاستجواب اليوم ستكون كأول مثول لهانيبال القذافي منذ عام 2017

بين الحرية والحقيقة... ميزان العدالة اللبناني

اليوم، ستسود العدلية أجواء من الترقّب والحذر. فملف الإمام الصدر ليس مجرد قضية قضائية، وأي خطوة غير محسوبة قد تُفسَّر مسًّا برمزيته، وتنذرًا للحق التاريخي في معرفة الحقيقة.

في المقابل، فإن الإبقاء على هانيبال القذافي موقوفًا إلى أجل غير محدد يضع القضاء اللبناني تحت مجهر المجتمع الدولي والمنظمات الحقوقية.

وبين مطلب العدالة للإمام المغيّب ونداءات الإفراج عن نجل القذافي، يقف ميزان العدالة في اختبار صعب ومعقد، حيث تمرّ الحرية، كما يردد المعنيون، عبر قول الحقيقة.

وربما تكون هذه الحقيقة، إن قرّر هانيبال البوح بها، أو توصّل المحقق العدلي إلى تكوينها هي الطريق الذي يعيد القذافي إلى الحرية!

عائلة الصدر

وليل أمس أصدرت عائلة الصدر بيانًا جاء فيه «أنّ السلطات اللبنانية تسلّمت القذافي الإبن، المدّعى عليه بجرائم عديدة في ليبيا، وأصدرت بحقه مذكرة توقيف بأمر من النائب العام التمييزي سمير حمود عام 2015 تنفيذًا لإشارة الإنتربول، وأنّ القضاء اللبناني استمع إليه كشاهد في قضية الإمام كونه كان ضابطًا في جيش النظام الليبي السابق، وجزءًا من النظام الأمني لوالده، ومشرفًا مباشرًا على عدد من السجون السرية، وعندما تبيّن أنّ لديه الكثير من المعلومات، قال أنها هامة، عن القضية، متعمدًا الامتناع عن الإدلاء بها إلاّ بعد إخلاء سبيله، أوقفه المحقق العدلي بجرم كتم المعلومات

توم برّاك: تلميذ مدرسة هنري كيسنجر

د. نبيل خليفة

في 22 أيلول 2025، أدلى الموفد الأميركي إلى لبنان توم برّاك بتصريحات ومواقف من الوضع في لبنان. وعلى خلاف كلّ تصريحاته السابقة، فقد حلّقت هذه التصريحات الجديدة إلى ما يسمّى المنسوب القياسيّ من الغرائبيّة من حيث توجيه انتقادات قاسية جدًا إلى لبنان وحكّامه الذين لم يمارسوا سوى الكلام، ولم يفعلوا شيئًا حسّيًا في خطّة حصريّة السلاح. إلى تصريحات طاولت الصحافيين الذين يغطّون زيارته إلى لبنان، كما طاولت المسؤولين «الذين لا يفعلون شيئًا سوى الكلام دون أي عمل فعليّ».

كيف يمكن تفسير موقف السيد برّاك من المسؤولين اللبنانيين والإعلاميين ومن ثمّ من القضية اللبنانية؟

لا شكّ أن هناك اجتهادات كثيرة لتفسير موقف برّاك هذا، لكننا نكتفي بمقاربة هذه المسألة بشكل علميّ على ضوء الوقائع والمعطيات والتحليلات الموضوعية.

أوّلًا: برّاك والقضية اللبنانية

إن اختيار الإدارة الأميركية السيد برّاك مندوبًا لها في لبنان وسوريا يفترض في حدّه الأدنى أن يكون هذا السياسي مدركًا وملمًا بالقضية اللبنانية، وفي حدود علمنا الفعليّ ليس هناك من دراسة للسيد برّاك وضعها ويستوحي منها نظرته إلى القضية اللبنانية في مختلف جوانبها، حتى إذا كانت لدى برّاك آراء من القضية اللبنانية، فإنه من المفيد بل الملزم إبراز هذه الآراء كي يتمّ فهم وشرح مواقفه على أساسها، فلا تبقى الأمور والمواقف غامضة ومعقدة وحتى متناقضة بعض الأحيان، وعلى هذا، وقع المتابعون لمهمّة برّاك ودوره في السياسة الإقليمية في حيرة وارتباك مقّا يريده برّاك ويفعله على المستويين السري والعلني في سياق التمهيد لإنجاح السياسة الأميركية في لبنان والمنطقة. ولعلّ أهمّ ما يثيره في نفوس المسؤولين والمواطنين، هو الحيرة والارتباك نظرًا للغموض غير الخلّاق الذي يميّز ممارسته السياسية. فهو من حيث الأساس والمبدأ، لم يعلن إيمانه وقناعته بلبنان الكيان والدولة والإنسان وهي العناوين الثلاثة الأساسيّة التي تختصر مقوّمات القضية اللبنانية.

الكيان الجغرافي المحدّد والدولة العضو في الأسرة الدولية والإنسان اللبناني الحر في ظلّ نظام جمهوري ديمقراطي.

ثانيًا: برّاك وكيسنجر

اعتبر المحلّلون هنري كيسنجر أهم رجل سياسي في العالم أجمع، في النصف الثاني من القرن العشرين. وطبيعي أن تكون له بصمته الفاعلة على الدبلوماسية الأميركية في أميركا وفي العالم أجمع. وهكذا انقسم الدبلوماسيون الأميركيون إلى فئتين: فئة الكيسنجريين وفئة أخصام كيسنجر. ويبدو من ممارسات توم برّاك السياسية في لبنان والشرق الأوسط أنه من المدرسة الكيسنجرية في النظرة إلى العالم العربي والشرق الأوسط والقضية اللبنانية.

أ - لبنان في نظر كيسنجر كما في نظر برّاك بلد هش التركيبة قابل للتعدّد والانقسام وهو نقطة انفجار الهلال الخصيب ومركز انفجار الأقليات في ضوء قيام إسرائيل، ما أثار طموح أقليات المنطقة ولا سيّما الأكراد والمسيحيين والدروز والعلويين.

ب - ولبنان بلد مثالي لتحقيق المؤامرات ليس ضده فقط، بل ضد العالم العربي أيضًا خاصةً أن لديه حدودًا مشتركة مع دولة إسرائيل. ولن يكون حلّ للحدود إلّا في نطاق حلّ عربي - إسرائيلي شامل.

ج - ولئن صار لبنان مستودع الفكر الديموقراطي الغربي، فليس لكي يحارب فيه أميركا والغرب، بل الحركات والأيديولوجيات الراديكالية اليسارية واليمينيّة.

د - إن ما تريده السياسة الأميركية وتسعى إليه، هو تحقيق مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، ومن ضمنها في الدرجة الأولى، ضمان وجود إسرائيل وبقائها وأمنها وسط العالم العربي. والمهم في ذلك، أن تصبح القضية اللبنانية البديل للقضية الفلسطينية والوطن الثاني لتوطين الفلسطينيين.

هـ- إن المسار الذي مضت فيه مهمة برّاك في لبنان تتناسب في الكثير منها مع الخطة الكيسنجرية. لأن الأساس في الأمر، هو النظرة الأيديولوجية وليس السياسية إلى القضية اللبنانية.

و- لقد عمل برّاك كي يجعل لبنان مرتعًا لإسرائيل وسوريا في آن. وكان في هذا يجدّد خطة كيسنجر الاستراتيجية المعروفة بـ «خطة الخطوط الحمر» بحيث يحيل لبنان قسمين: على خط صيدا- كفرمشكي في البقاع قسم تحت وصاية ورعاية إسرائيل (في الجنوب). وقسم تحت وصاية ورعاية سوريا (في الشمال). والقسمان ينسّقان مع الولايات المتحدة الأميركية، وإن السفير برّاك لم يخرج عن هذا الهدف.

لبنان في نظر كيسنجر كما في نظر برّاك بلد هش التركيبة (نداء الوطن)

في الخلاصة، إن ما توخاه برّاك من مهاجمته المسؤولين اللبنانيين واتهامهم بالإهمال والسطحية، قد يكون عكس ما يراه الكثيرون، أي نقدًا لهؤلاء المسؤولين غير الجديّين، بل هو في الآن ذاته هجاء مقصود، لأن هؤلاء المسؤولين الجدد ولا سيّما رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء يتمسّكون بمواقف لبنانية وطنية صلبة ولا يساومون على مصلحة وطنهم. ولذلك، تكون أهداف برّاك تذهب عكس ما يظن القارئون أو السامعون، فهو يريد منهم أن يكونوا آلة طيّعة في يد أميركا، وبالتالي في يد إسرائيل، لا أن يتمسّكوا بمواقف راديكالية استقلاليّة تضرّ الاثنين معًا!

وتلك هي عقدة الدبلوماسية البرّاكية - الكيسنجرية!

بين «العورية» و«الإيرنة»... ضياع الدور المسيحي في الشرق العربي

الدكتور دريد بشرّاوي (*)

يتداول البعض الحديث عن «المسيحيين العرب» وعن مؤتمر سيُعقد لهم بمناسبة زيارة قداسة البابا المقبلة إلى لبنان. لكن عن أي مسيحيين عرب يتحدثون؟ وأين هم المسيحيون العرب اليوم؟

نعم، إنّ الشرق العربي هو مهد المسيحية وأساسها، وقد كانت المسيحية الديانة الرئيسية في هذه المنطقة منذ القرن الرابع وحتى الفتوحات الإسلامية.

لقد كان المسيحيون في طليعة النهضة والثقافة العربيتين، وأسهموا بفعالية في صياغة الهوية الفكرية والحضارية للشرق. فقد أنشأوا المدارس والمطابع الأولى، وأسسوا الصحافة العربية الحديثة في بيروت والقاهرة، وكانوا من أوائل من نقل العلوم والآداب والفكر الغربي إلى العربية. ومن رحمهم خرج مفكرون ومصلحون ومبدعون أمثال بطرس البستاني ونأصيف اليازجي وجرجي زيدان وشارل مالك وميخائيل نعيمة وجبران خليل جبران وغيرهم، ممن ساهموا في إحياء اللغة العربية ونشر قيم الحرية والعقلانية والإنسانية.

لم يقتصر دور المسيحيين على النهضة الثقافية والفكرية، بل امتد إلى الميدان السياسي في لحظات التأسيس الكبرى للأوطان العربية الحديثة. فقد كان لهم إسهام محوري في وضع الدساتير الأولى وصياغة المفاهيم الوطنية الجامعة التي قامت عليها الدول بعد الاستقلال، وفي ترسيخ فكرة المواطنة والدولة المدنية التي تفصل بين الدين والسياسة من دون أن تفصل بين الإنسان ووطنه. كان المسيحيون في طليعة الداعين إلى العروبة المتنورة، وإلى بناء أنظمة ديمقراطية تحترم الحريات العامة وحقوق الإنسان، وتؤكد سيادة الدولة واستقلالها عن أي وصاية أو تبعية. لقد ناضلوا من أجل الاستقلال في لبنان وسوريا ومصر والعراق، وشاركوا في قيادة الحركات الوطنية والقومية، دفاعًا عن الكرامة والسيادة والحرية.

إلا أنّ هذا الدور السياسي الريادي تراجع تحت وطأة الحروب، والأنظمة القمعية، وصعود التيارات الأصولية، وتفكك الدولة الوطنية. فهُجّر المسيحيون من العراق وسوريا وفلسطين وحتى من لبنان، وتقلّص حضورهم في معظم بلدان الشرق، فيما تُرك لبنان – آخر مساحة من الحرية والتعدد – يتآكل من الداخل بسياسات وطأة سلاح الاحتلال السوري وميليشيا الولاية الإيرانية، منذ اتفاق الطائف وحتى اليوم، وعلى إعادة التوازن إلى مؤسسات الدولة، لا من منطلق طائفي، بل من منطلق الشراكة الوطنية الكاملة في القرار والسيادة.

وجدّدا لو تسعون إلى توحيد الصف المسيحي، والتوقف عن المناكفات وعن تغليب الأنانيات والمصالح الضيقة، والتخلي عن عقلية الإقطاع البائدة التي لا تزال تُنتج زعامات صورية تعيش على أمجاد الماضي وسلطته.

جدّدا لو تعملون على وضع رؤية سياسية واضحة تضمن بقاء المسيحيين في هذا الوطن كمواطنين أصليين وأساس لا كأهل ذمّة أو كأقلية، وأن تكون هذه الرؤية جزءًا من مشروع وطني شامل لإنقاذ الدولة وإعادة بنائها على أسس العدالة والسيادة والمساواة.

كفى ذميةً، كفى انبطاحًا وتنازلاتٍ وتخاذلًا.

فلا حياة في هذا الشرق إلا بحرية، ولا بقاء من دون سيادة وكرامة. فلنَعِشْ أحرارًا... أو لنَعِشْ أحرارًا. لا خيار ثالثٌ بينهما، حتى لو اضطررنا إلى مغادرة هذا الشرق، فهذه هي الرسالة، وهذه هي الحقيقة المرة التي يجب إيصالها إلى قداسة البابا.

وبين التبعية والتنازل عن كل شيء، حتى عن الكرامة الوطنية. لقد بلغت هذه السياسات حدًّا باتت معه «الذمية» أحد أركانها الأساسية.

فكيف يمكنكم إذًا التحدث باسم «المسيحيين العرب»؟ ومن أنتم؟ ومن تمثلون فعلًا على الصعيد الشعبي؟

جدّدا لو تطالبون بإعادة المسيحيين إلى العراق وسوريا

وجدّدا لو تطالبون بحقوق المسيحيين التي أُهدرت وشفكت في عدد من البلدان العربية، وخصوصًا في مصر والعراق وغيرها - وأهمها: الحق في المساواة، والحق في ممارسة العبادة بحرية ومن دون قيود، والحق في حرية الرأي والتعبير، إلى جانب الحقوق السياسية والمدنية وسائر حقوق الإنسان.

جدّدا لو تعملون على استعادة حقوق المسيحيين ومواقعهم وسلطاتهم التي سُلبت في لبنان تحت وطأة سلاح الاحتلال السوري وميليشيا الولاية الإيرانية، منذ اتفاق الطائف وحتى اليوم، وعلى إعادة التوازن إلى مؤسسات الدولة، لا من منطلق طائفي، بل من منطلق الشراكة الوطنية الكاملة في القرار والسيادة.

وجدّدا لو تسعون إلى توحيد الصف المسيحي، والتوقف عن المناكفات وعن تغليب الأنانيات والمصالح الضيقة، والتخلي عن عقلية الإقطاع البائدة التي لا تزال تُنتج زعامات صورية تعيش على أمجاد الماضي وسلطته.

جدّدا لو تعملون على وضع رؤية سياسية واضحة تضمن بقاء المسيحيين في هذا الوطن كمواطنين أصليين وأساس لا كأهل ذمّة أو كأقلية، وأن تكون هذه الرؤية جزءًا من مشروع وطني شامل لإنقاذ الدولة وإعادة بنائها على أسس العدالة والسيادة والمساواة.

كفى ذميةً، كفى انبطاحًا وتنازلاتٍ وتخاذلًا.

فلا حياة في هذا الشرق إلا بحرية، ولا بقاء من دون سيادة وكرامة. فلنَعِشْ أحرارًا... أو لنَعِشْ أحرارًا. لا خيار ثالثٌ بينهما، حتى لو اضطررنا إلى مغادرة هذا الشرق، فهذه هي الرسالة، وهذه هي الحقيقة المرة التي يجب إيصالها إلى قداسة البابا.

(*) أستاذ ومدير أبحاث في القانون الدولي والقوانين الجنائية في كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة ستراسبورغ - مستشار في المحكمة الجنائية الدولية (لاهاي) محام عام أسبق في المحكمة الدولية الخاصة بلبنان (لاهاي) محام بالاستئناف في نقابة المحامين - بيروت

قانون الإعفاء من الرسوم للمكلّفين ينتظر المرسوم

«قصّة» إعادة الإعمار طويلة والدولة تخسر عائدات بالمليارات

تتباين تفسيرات القانون رقم 22 / 2025 الذي يعفي المكلّفين من أضرار الحرب. منهم من يقرأ في القانون أنه يتناول فقط، الرسوم البلدية والاتصالات والمياه والكهرباء والهاتف الثابت... ومنهم من يجتهد ويقول إنه يشمل الفواتير أيضًا. أما حسم تلك الإشكالية فهو في مرمى وزارة الداخلية كما علمت «نداء الوطن» التي لم تصدر بعد المرسوم التوضيحي لتطبيق القانون. وبالانتظار، تبقى الرسوم غير مستوفاة في الأقضية المعفية وعدّاد العائدات التي تفوّتها الدولة عليها تتسارع بمليارات الليرات إلى أمد مرتبط بالترميم وإعادة الإعمار.

باتريسيا جلاد

الإعفاءات من الرسوم والفواتير تعود بمفعول رجعي إلى العام 2023 وتستمرّ لغاية انتهاء أعمال الترميم وإعادة الإعمار. المناطق المعفاة من الرسوم نصّ عليها القانون رقم 22 الصادر في شهر تمّوز الماضي في الجريدة الرسمية، منح من خلاله المتضرّرين من الإعتداءات الإسرائيلية على لبنان بعض الإعفاءات من الضرائب والرسوم وتعليق المهل المتعلّقة بالحقوق والواجبات الضريبية ومعالجة أوضاع وحدات العقارات أو أقسامها المهدّمة وذلك اعتبارًا من آب 2023 على ان يستمرّ الإعفاء بالنسبة إلى الوحدات أو الأقسام غير المرمّمة أو المنجزة إلى حين انتهاء أعمال الترميم وإعادة الأعمار.

المادة 3 من القانون 22

أعفت المادة الثالثة من القانون نفسه أيضًا من رسم القيمة التأجيرية وسائر الرسوم البلدية ورسوم المياه والكهرباء والهاتف الثابت ووحدات العقارات أو أقسامها التي هدّمت أو تضرّرت من جرّاء الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان وذلك اعتبارًا من 8 تشرين الأول 2023 إضافة إلى وحدات العقارات أو أقسامها المهدّمة أو المتضرّرة. ويعفى أيضًا جميع المتضرّرين (عدّلت لاحقًا إلى المكلّفين) في قرى أقضية حاصبيا، مرجعيون، بنت جبيل، جزين، وصور من رسوم الكهرباء لعام 2024 ورسوم المياه للعام 2025 ورسم الهاتف الثابت للعام 2025. على أن يستمر الإعفاء للوحدات أو الأقسام غير المرمّمة أو غير المنجزة إلى حين انتهاء أعمال الترميم وإعادة الإعمار. علمًا أن الأضرار على بعض الأقضية لم تكن جسيمة ليصار إلى إعفاء المكلّفين كافة.

هذا فضلاً عن الإعفاء من رسوم السير السنوية والغرامات المترتبة بها للعامين 2024-2025. كما يعفى مالك الآلية التي أصبحت غير صالحة للاستخدام Total Loss من الرسوم الجمركية ورسوم التسجيل عند شراء مركبة آلية واحدة.

أثار هذا القانون التباسًا في مسألتين: أولًا، ساد الاعتقاد أن الإعفاء من الرسوم يشمل «المتضرّرين» وليس القاطنين أيضًا في المناطق المتضرّرة. لذلك يسأل بعض المكلفين عن سبب إعفائهم من فواتير الهاتف الثابت مثلًا، والجواب هو صدور قانون تصحيحي نشر في العدد 35 من الجريدة الرسمية الصادرة في 14 آب 2025 ، تمّ فيه استبدال كلمة متضرّرين بمكلّفين فأصبحت الفقرة «يعفى جميع المكلّفين في القرى ...» من الرسوم بدلًا من «يعفى جميع المتضرّرين». أما الالتباس الثاني فهو تضمين الإعفاء للفواتير وليس فقط الرسوم.

القانون رقم 2025/22 واضح إذ أعفى المتضرّرين من الحرب الإسرائيلية منذ تشرين الأول 2023 من الرسوم فقط كما هو وارد في نصّه فيما البعض الآخر يرى أن قيمة الرسوم قليلة ويجب أن تشمل الفواتير أيضًا وينطبق ذلك على قطاع الاتصالات.

خسائر قطاع الاتصالات

أما في ما يتعلق بترميم البنى التحتيّة للاتصالات والكهرباء والمياه...للمناطق المتضررة من الحرب الإسرائيلية على «حزب الله» للعامين 2023 و 2024 فلن تنجز بأكملها قريبًا نظرًا إلى حجم الدمار الكبير واستمرار الاعتداءات على المناطق الجنوبية وحصول التمويل وعدم تمكن الفرق الفنية من الدخول إلى بعض المناطق.

من هنا إن المبالغ التي تفوّتها الخزينة على لائحة الإيرادات جرّاء عدم تسديد الرسوم هي بالمليارات. على سبيل المثال، أوضحت مصادر وزارة الاتصالات -هيئة أوجيرو لـ «نداء الوطن» أنه «مع كل شهر إضافي، تزداد المبالغ التي تفوّتها وزارة الاتصالات ولا سيما الدولة من إيراداتها. فالإعفاءات في قطاع الاتصالات تشمل توقف حركات التأخير الثابت والخلوي، توقف اشتراكات الانترنت من القطاع العام والخاص، إلغاء سعات إنترنت من الشركات الخاصة التي كانت تزود المنطقة، إلغاء حركة تخابر خلوي صوت وداتا في المنطقة، إلغاء اشتراكات إنترنت لبعض الشركات التي كانت تعمل في المنطقة. وقدّر المصدر المبالغ التي يخسرها قطاع الاتصالات بعشرات مليارات الليرات وتزداد يومًا بعد يوم.

أعمال الترميم

حول الفترة التي ستتخذها أعمال الترميم قال المصدر نفسه إن أعمال الترميم ستحصل وفق استتباب الأمن في كل منطقة وحسب حجم الدمار في كل منها، ليست جميع المناطق بنفس الحالة. هناك مناطق لا تستطيع الفرق الفنية الدخول إليها حتى يومنا هذا.

وحول الجهة التي تنفذ الأشغال، يعتمد ذلك على حجم الضرر. وكانت استنادًا إلى المصدر بدأت «أوجيرو» تنفيذ بعض الإصلاحات البسيطة والمتوسطة في المناطق المسموح الدخول إليها بأمان. ومن الممكن أن يقوم مجلس الجنوب بتنفيذ بعض الأعمال المدنية، ولاحقًا سيتمّ تكليف متعهّدين حسب طبيعة الأضرار والدمار والمنطقة. ما يطرح تساؤلًا حول مصدر تمويل الحكومة للبنية التحتية؟

آلية توفير التمويل

طبعًا إن إعادة الإعمار وترميم كل ما تهدّم خلال الحرب يحتاج إلى مبالغ كبيرة قدّرت ما بين 8 و 10 مليارات دولار. ولكن على صعيد البنية التحتية، مثل الاتصالات والكهرباء والهاتف والمياه ... وما سيشملها من تعويض للأضرار، فقد حصلت اجتماعات في هذا الخصوص بين المسؤولين اللبنانيين وممثلين عن البنك الدولي، لتمويل هذه العملية من خلال الاقتراض. وبالفعل، حصلت الحكومة من البنك الدولي على قرض بقيمة 250 مليون دولار لإعادة إعمار البنى التحتية المتضررة من الحرب.

وفي هذا السياق سيقوم البنك الدولي بتكليف استشاري للتدقيق في ملف الأضرار لكل قطاع تمهيدًا للموافقة على المبالغ المخصصة لأعمال الترميم وإعادة تأهيل ما تهدّم، كل ذلك يأتي عدا أضرار المباني السكنية وغيرها.

وكانت الحكومة سابقًا كلّفت وزارتي الاتصالات، والأشغال، ومؤسسة الكهرباء المباشرة بالإصلاحات الضرورية لإعادة الخدمات إلى المناطق المتضررة الأمر الذي التزمت به الوزارات المعنية ضمن الإمكانيات المتاحة. وفعلاً وكما علمت «نداء الوطن» من مصادر مؤسسة الكهرباء فقد أدت الحرب إلى تدمير محطات، تدمير وانقطاع شبكات هوائية (توتر متوسط وتوتر منخفض)، تدمير وانقطاع شبكات تحت الأرض (توتر متوسط)، تدمير أعمدة وغرف العدادات .

في الغبيري، حارة حريك، الحدث، برج البراجنة، المريجة، الشيّاح، الشويفات تدمّرت 32 محطّة جرّاء الحرب وانتهت أعمال الصيانة الملحّة والضرورية لإعادة التيار، إلا أن هناك الكثير من أعمال التأهيل وتطوير الشبكات قيد التنفيذ والبعض معلق بانتظار إعادة إعمار المنطقة بأكملها.

كلفة أعمال الصيانة في الضاحية

تقدّر كلفة أعمال الصيانة الضرورية، والتي أعادت بموجبها كهرباء لبنان التيار إلى كافة مناطق الضاحية الجنوبيّة، بنحو 10 ملايين دولار، على أن تحدد الكلفة النهائية بعد إعادة الإعمار لضرورة استحداث محطات وشبكات جديدة، بالإضافة إلى وصل الأبنية وتجهيزها بالصناديق والعدادات.

بالنسبة إلى تأثر نسبة الجباية، انخفضت هذه النسبة بشكل ملحوظ. في الضاحية الجنوبية على سبيل المثال، تأثرت الجباية جراء الحرب والأزمة الاقتصادية وقدرة الناس على الدفع، خاصة أولئك الذين اضطروا إلى دفع تكاليف ترميم منازلهم ومؤسساتهم التجارية. بالإضافة إلى أن السكان الذين تدمرت منازلهم تبدلت أماكن سكنهم فالبعض غادر الضاحية الجنوبية إلى مناطق أخرى. من هنا تكمن صعوبة الوصول إليهم لتسديد الفواتير العائدة إلى ما قبل الحرب. فانخفضت نسبة الجباية في المناطق الجنوبيّة من 82.95 % من قيمة الفواتير قبل الحرب إلى 76.82 % بعدها، هذه النسبة متوقع تحسنها بعد إيقاف إصدار الفواتير للأقسام المهدمة جراء الحرب.

وبذلك، فإن إعفاء المناطق في قرى أقضية حاصبيا، مرجعيون، بنت جبيل، جزين، وصور من رسوم الكهرباء للعام 2024 ورسوم المياه ورسم الهاتف الثابت للعام 2025 من شأنها أن تزيد الكمية الإجمالية للأموال التي ستخسرها الخزينة جراء الاعفاءات، وسيتقلّص حجم الإيرادات التي تسعى الدولة إلى تحصيلها بـ «السراج والفتيلة». وهنا تكمن العجلة في إعادة الإعمار، من خلال الإسراع في إنجاز مهمة حصرية السلاح، لأن كل تأخير في المشروع، يدفع ثمنه اللبنانيون من المال العام.

عدد المحطّات الكهربائية المدمّرة في الضاحية بحسب قدرتها KVA

منطقة	250	400	500	630	1000
الغبيري			1		
حارة حريك	1	1	2	5	1
الحدث		1		2	1
برج البراجنة				1	2
مريجة		3	3	4	3
شياح		1			
الشويفات					1
المجموع	1	6	6	12	8

عدد تدخّلات مؤسسة كهرباء لبنان في الضاحية

منطقة	صيانة أعمال مدنية	صيانة كابلات مطمورة	صيانة شبكات جهد منخفض	صيانة أعطال وشبكات
الغبيري	15	2	34	81
حارة حريك	24	21	109	135
الحدث	0	6	66	114
برج البراجنة	0	4	45	70
مريجة	0	13	51	79
شياح	1	2	17	29
الشويفات	0	1	24	65
المجموع	40	49	346	573

جورجييفا تأمل في التوصّل إلى اتفاق مع لبنان

«المركزي»: المباحثات مع الصندوق تتقدّم باعتدال

قام حاكم مصرف لبنان كريم سعيد يرافقه كل من نائبيه سليم شاهين وكابي جنوزيان ورئيس لجنة الرقابة على المصارف مازن سويد، بسلسلة اجتماعات مع مسؤولي صندوق النقد الدولي، بما في ذلك الفريق المكلّف بملف لبنان، ورئيس دائرة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في الصندوق، جهاد أزعور، ونائب المدير العام لصندوق النقد الدولي، نايجل كلارك.

سعيد متحدّثاً في اجتماعات واشنطن

تمحورت المباحثات خلال هذه الاجتماعات حول الإطار المقترح من قبل مصرف لبنان لإعادة هيكلة القطاع المصرفي، والذي يشكّل جزءًا من المقاربة الشاملة للبنان، ويهدف إلى خفض العجز في ميزانية المصرف المركزي وضمان سداد الودائع الشرعية كاملة وعلى مراحل زمنية محددة.

ويعتزم حاكم مصرف لبنان كما جاء في بيان «المركزي»، خلال المرحلة المقبلة، عقد اجتماعات مع عدد من المستشارين الاقتصاديين في البيت الأبيض، ومع فريق موسّع من وزارة الخزانة الأميركية، حيث ستتركّز المباحثات على القضايا المتعلّقة بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، وذلك ضمن إطار التعاون الدولي المستمر للحفاظ على نزاهة النظام المالي في لبنان وتعزيز الامتثال للمعايير العالمية.

ويؤكد البيان أن الاجتماعات مع صندوق النقد الدولي كانت بناءة وإيجابية، وشهدت تقدمًا معتدلًا ومرضيًا في مسار التفاهم حول الإطار العام لإعادة هيكلة القطاع المصرفي، على أن تُستكمل هذه المباحثات بعد انتهاء الزيارة إلى واشنطن بهدف التوصل إلى اتفاق نهائي في المرحلة المقبلة.

وأعرب حاكم مصرف لبنان عن رضاه إزاء مستوى التفهّم الذي أبداه مسؤولو صندوق النقد الدولي حيال الخطوات الإصلاحية التي قامت بها الحكومة اللبنانية، والدعم الذي يقدّمه كلّ من فخامة رئيس الجمهورية والحكومة وسائر الوزارات المعنية لمصرف لبنان، من أجل معالجة تداعيات الأزمة المصرفية والمالية، والسير بخطة واقعية وواضحة نحو التعافي والاستقرار.

جورجييفا

وكانت مديرة صندوق النقد الدولي كريستالينا جورجييفا قالت مساء أمس خلال الاجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين في واشنطن إنها شعرت بالارتياح بعد التوصل إلى وقف إطلاق النار، مشيرة إلى أن انخفاض حدّة التوتر سيكون من التطورات الجيدة بالنسبة إلى اقتصادي مصر والمملكة الأردنية اللتين ينفذ الصندوق برنامجًا في كل منهما، ولبنان وسوريا اللذين طلبا المساعدة والدعم من الصندوق. آملة في التوصّل إلى اتفاق على برنامج مع لبنان.

وقالت «من المهم أن يشجع جميع المعنيين هذا التوجه نحو سلام دائم ومستدام، وهو أمر سيعود بالنفع على المنطقة بأسرها».

«صندوق التنمية» يساهم بـ 120 مليون دولار في إعادة الإعمار

واصل وزير المالية وأعضاء من الوفد اللبناني لقاءاتهم مع كبار المسؤولين في البنك ومع ممثلين من وزارة الخزانة الأميركية والصناديق العربية والإسلامية.

وقد شارك جابر في اجتماع لوزراء المالية العرب والمصارف المركزية، مع رئيسة صندوق النقد الدولي ومساعديها التي تحدثت فيه عن الأوضاع الاقتصادية في العالم، وكانت مداخلة لجابر ركّز فيها على التقدم الحاصل على المستوى التشريعي والحكومي والإجراءات التي تمهّد الطريق لتوقيع برنامج بين لبنان والصندوق، يفتح أمامه آفاقًا من الانتعاش الاقتصادي والمالي، وتوفير المناخات الملائمة لخروج لبنان من أزمته التي تراكمت على مدى السنوات الأخيرة والتي زادت عليها الاعتداءات الإسرائيلية أثقالًا حرمت لبنان من الاستقرار الذي يتطلبه كل نمو.

وعقد جابر اجتماعًا مع مؤسسة IFC التابعة للبنك الدولي والتي تهتم بتقديم التمويل للقطاع الخاص من خلال قروض ميسرة لتنشيطه، وقد وصف جابر نتائجه بالهامة خصوصًا بعد إقرار لبنان قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص والذي من شأنه أن يدعم التوجه نحو تطوير هذه الشراكة. وقد تبلّغ جابر من مسؤولي المؤسسة عزمها على لعب دور فاعل داعم لهذا التوجه الحكومي اللبناني واستعدادها للمبادرة إلى تفعيل دورها بشكل مُجدٍ.

والتقى أيضًا وزير التعاون والتنمية الدولية الذي كان زار لبنان مؤخرًا، وجرى تبادل وجهات نظر حيال الأوضاع الاقتصادية في لبنان خصوصًا وأنه كان لبلاده دور في التحضير لقانون النفط الذي أقرّه البرلمان. كما كان بحث في إمكانية الاستفادة من الخبرات النروجية في هذا المجال حيث تمتلك بلاده صناعة نفطية ناشطة جدًا.

وعقد جابر ووزير الاقتصاد والتجارة اجتماعًا مع مسؤولي مجلس الأطلسي وآخر مع ممثلين من الخزانة الأميركية جرى في خلاله التركيز على الإصلاحات التي يقوم بها لبنان، ومسارات التعاون مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ومدى رغبة المجلس الأطلسي في توفير الدعم الممكن وكانت نتائج الاجتماعات إيجابية.

إلى جانب ذلك فإن الاجتماعات العملانية مستمرة بين جابر ووفد وزارة المالية مع ممثلي الصندوق في إطار استكمال الخطوات التي سبق وجرى الاتفاق بشأنها في اللقاءات التي حصلت في بيروت، ولوضع التصورات للمرحلة المقبلة.

اعلانات رسمية

إعلان
من أمانة السجل العقاري في البقاع الغربي
طلب جرج يوسف الحداد (وهو نفسه جرجس يوسف الحداد) سند تمليك بدل ضائع بحصته في العقار 142 المنصورة.
للمعترض المراجعة في مهلة 15 يوما.
أمين السجل العقاري
ربى حسن الدغيدي

من أمانة السجل العقاري في البقاع الغربي
طلبت مريم أحمد خالدية سند تمليك بدل ضائع بحصتها في العقار 227 المرج.
للمعترض المراجعة في مهلة 15 يوماً.
أمين السجل العقاري
ربى حسن الدغيدي

لأمانة السجل العقاري في الكورة
طلب عباس محمد علي نجم بوكالته عن مخايل فاضل فاضل بصفته احد ورثة عائدة وديع زخريا سند بدل ضائع للعقار 628 حامات
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
أفلين موسى

لأمانة السجل العقاري في الكورة
طلبت الاستاذة غريس بسام الخوري وكيلة بسام جرجس الخوري بصفته وريث المرحومة سعيده ظاهر يوسف بو طنوس سند بدل عن ضائع للعقار 108 بقاعكفرا العقارية
للمعترض 15 يوما للمراجعة
امين السجل العقاري
افلين موسى

لأمانة السجل العقاري بالكورة
طلبت دلال الخوري أنطونيوس الحكيم بالوكالة عن رفيق يوسف الحويك سند بدل عن ضائع للعقار رقم /236/ منطقة حلتا العقارية قضاء البترون.
أمين السجل العقاري
أفلين موسى

لأمانة السجل العقاري في الكورة
طلب جوزيف شيا فرنسيس بدل عن ضائع للعقارات 444 و445 و450 و451 منطقة قنات-بشري العقارية
للمعترض 15 يوما للمراجعة
امين السجل العقاري
افلين موسى

لأمانة السجل العقاري في الكورة
طلبت الاستاذة هيام وحيد عوض بوكالتها عن سهام جرجي نعمه سند بدل عن ضائع عن حصتها بالعقار 2078 مقسم 11 منطقة مجدليا-زغرتا العقارية
للمعترض 15 يوما للمراجعة
امين السجل العقاري
افلين موسى

لأمانة السجل العقاري في الكورة
طلبت المحامية ماريات بطرس فنيانوس وكيلة جورج بطرس عبد الله عن حصته سند بدل ضائع للعقار 1580 منطقة زغرتا العقارية
للمعترض 15 يوما للمراجعة
امين السجل العقاري
افلين موسى

إعلان قضائي
صادر عن محكمة الدرجة الأولى المدنية في بيروت
الغرفة الخامسة العقارية
برئاسة القاضي ريما شرف الدين
وعضوية مشلب والقزي
رقم الأوراق: 147/2017
الجهة المدعية: ورثة رفعت الورع وهم رفعت وعبد الرحمن ومحمد علي وفاطمة ومنى ولينا ومنال الورع
الجهة المدعى عليها: محمد خضر اسماعيل المصري البوتاري واحمد اسماعيل المصري البوتاري ورفاقهم
الجهة المطلوب ابلاغها لمجهولية محل الاقامة: ورثة محمد خضر اسماعيل المصري البوتاري
الأوراق المطلوب ابلاغها: استحضار الدعوى رقم 147/2017 المقدم من الجهة المدعية والذي تطلب بموجبه: الزام المدعى عليهم بتنفيذ عقد الوعد بالبيع وعقود البيع الممسوحة الموقعة منهم وتسجيل الـ 2100 سهم حصتهم في القسم رقم 23 من العقار 4875 /المزرعة على اسم الجهة المدعية خالية من اي اشارة او حجز او رهن او خلافه والتي تقدر قيمتها بغية استيفاء الرسم عنها بمبلغ 131,250/ $ (مائة وواحد وثلاثون ألف ومايتان وخمسون دولار اميركي) والزامهم بإتمام هذه المعاملة تحت طائلة غرامة اكراهية نهائية لا تقل عن خمسين دولاراً اميركياً يومياً او ما يعادله بالنقد الوطني وذلك اعتباراً من تاريخ إقامة هذه الدعوى وحتى إتمام تنفيذ المعاملة المذكورة. كما يتضمن الاستحضار مطالب اخرى للاطلاع عليها. سنداً للمادة 15 المعدلة وفقاً للقانون 529 تاريخ 20/6/1996 والقانون رقم 144 تاريخ 29/10/1999.
فيقتضي عليكم الحضور الى قلم المحكمة او ارسال من ينوب عنكم بموجب سند قانوني مصدق اصولاً لاستلام وتبلغ الاوراق الخاصة بكم وذلك في مهلة شهرين من تاريخ النشر الاخير.
بيروت في 14/10/2025
رئيس القلم
رهجي مخايل

وظائف

شركة الشامي دايت هوم
مخابز وحلويات، تطلب موظفين للبيع في الصالة - تكنة الحلو، آخر شارع مار الياس
تلفون: 01-375558

هل تنزلق غزة نحو صراع داخلي؟

راشيل علوان

انتهت «سكرة» سلام غزة ومعها فرحة الغزيين بوقف الحرب وتوقف شلال الدم، وأتت «فكرة» المرحلة التالية مع ما تحمله من تحدّيات قد تكون الاختبار الأصعب للشعب الفلسطيني والمستقبل الذي يتطلّع إليه، مستقبل فيه الأمن والأمان وأبسط الحقوق.

الساحة الفلسطينية اليوم تقف أمام مفترق تاريخيّ حسّاس بعد توقيع اتفاق السلام حول غزة. فبين التفاؤل بإمكان بناء مرحلة سياسية جديدة تقوم على إعادة إعمار القطاع، وإعادة ترتيب البيت الداخلي الفلسطيني، تتصاعد في المقابل مخاوف واقعية من الانزلاق نحو صراع داخلي يعيد الانقسام الفلسطيني إلى نقطة الصفر.

ومع انطلاق مفاوضات «المرحلة الثانية» من الاتفاق الذي رعته واشنطن، والذي يسعى إلى تثبيت وقف النار وإعادة رسم معالم الحكم والإدارة في القطاع، تتزاحم الملفات المعقدة في طريق الاتفاق، طريق لا يبدو سهلًا ودونه تحدّيات كبيرة. والتحدّي الأهمّ يكمن في إنشاء إدارة فلسطينية جديدة بإشراف أميركي مباشر، تكون السلطة الفلسطينية أحد مكوّناتها، من دون إشراك حركة «حماس» في أي هيكل إداري أو أمني.

لكن «حماس» تظهر موقفًا مبدئيًا رافضًا التخلّي الكامل عن السلاح أو التخلّي عن السيطرة الإدارية الكاملة في القطاع، وليست الإعدامات الميدانية العلنية التي نفذتها أخيرًا، كما الانتشار الأمني ومحاولتها إعادة فرض قبضتها داخل غزة، إلّا دليلًا على التعنت الذي تأبى الحركة التخلّي عنه. وبالتالي، المرحلة السياسية الجديدة المنتظرة في غزة بحسب الاتفاق، تثير تساؤلات حول مدى واقعية تطبيقها على الأرض في ظلّ استمرار وجود عناصر «حماس» المسلّحين وتصاعد التوترات الميدانية، وغياب التفاهم بين القوى الفلسطينية.

هذا الوضع الداخلي الهش والفوضويّ في غزة، يعيد إلى الأذهان ملامح الانقسام السياسي الذي نشأ بعد عام 2007، انقسام عمّق غياب الثقة بين الفصائل، وتسبّب في سنوات من الاتهامات المتبادلة والتجارب الفاشلة في المصالحة. لكن مرحلة ما بعد اتفاق غزة ليست كما قبلها، و «حماس» التي تواجه ضغوطًا داخلية وخارجية متزايدة، تدرك جيّدًا أنها العقدة وعنصر الحلّ في آن.

وبين الأمل بمرحلة جديدة وخطر تجدّد الانقسام، تقف غزة أمام مفترق طريق يضعها أمام خيارات محدودة في المرحلة التالية. فإمّا تقبل الحركة بالتنازل كلّيًا أو جزئيًا عن سلاحها وسيطرتها الأمنية والسياسية، وبالتالي القبول بإدارة فلسطينية جديدة تدير شؤون غزة والضفة بشكل متوازن، وتحقق إعادة الإعمار وتحسّن الخدمات، وإمّا ترفض «حماس» التنازل عمّا تعتبره حقها المشروع، أي السلاح والسيطرة الأمنية أو السياسية سعيًا منها إلى المناورة بحثًا عن مخرج يحفظ بقاءها في المشهد. مناورة قد تؤدّي إلى تعطيل الانتقال إلى «المرحلة الثانية» من اتفاق السلام وتعميق الانقسام الفلسطيني، وإشعال مواجهات داخلية.

«حماس» ترفض التخلّي عن سلاحها (رويترز)

تقف غزة أمام مفترق طريق يضعها أمام خيارات محدودة

المشهد إذًا لا يوحي بدخول سلس إلى «المرحلة الثانية» من الاتفاق، الذي يمثل بلا شك فرصة نادرة لبدء مرحلة جديدة من الحكم الفلسطيني بإشراف دولي. لكن هذه الملامح الإيجابية تبقى مرهونة أوّلًا بمدى التفاهم بين القوى الفلسطينية في تحديد طبيعة الحكم والتمثيل في اليوم التالي بعد الحرب، وثانيًا والأهمّ بمدى التزام «حماس» بتنفيذ بنود الاتفاق الذي وقعت عليه، من دون مناورة وتجاهل لمصلحة الشعب الفلسطيني الذي سئم الحرب والمعاناة، ويتطلّع إلى السلام الحقيقي والنهائي.

ترامب يهدّد «حماس»: أوقفوا قتل الناس وإلّا سنقتلكم

بعدما أرهبت «حماس» الغزيين منذ وقف النار في غزة عبر تنفيذ عشرات الإعدامات الميدانية العلنية بحق معارضيها، توعّد الرئيس الأميركي دونالد ترامب أمس بأنه إذا استمرّت «حماس» في قتل الناس في غزة «فلن يكون أمامنا خيار سوى الذهاب إلى هناك وقتلهم». وأكّد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو أنه «أعرف بالضبط كم عدد جثث الرهائن التي تحتجزها «حماس»، وإذا لم نستعدها، فستعرف إسرائيل كيف تتصرّف وفقًا لذلك»، بينما نقلت هيئة البث الإسرائيلية عن مسؤول قوله إنه «إذا لم تفرج «حماس» عن جثث الرهائن المتبقين لديها خلال أيام، فسنفلّت دخول المساعدات بشكل كبير».

في السياق، أكّدت الخارجية الإسرائيلية أنها تستعدّ لإعادة فتح معبر رفح بين القطاع ومصر بالتنسيق مع قوّة الاتحاد الأوروبي، من دون تحديد ما إذا كان المعبر سيفتح للمساعدات الإنسانية أو لعبور المدنيين، مرجّحة إعادة فتح المعبر الأحد المقبل. وشدّدت على أنه «نحن نعلم بيقين أن «حماس» قادرة بسهولة على إطلاق سراح عدد كبير من جثث الرهائن وفقًا للاتفاق، وما تفعله الآن يُعدّ انتهاكًا جوهريًا للاتفاق»، في وقت لا يزال فيه الخلاف في شأن إعادة جثث الرهائن الإسرائيليين يهدّد صمود الاتفاق، بعدما سلّمت «حماس» تسع جثث من أصل 28 هذا الأسبوع، مدّعية أن تسليم المزيد من الجثث سيتطلّب إدخال آلات ثقيلة ومعدّات حفر إلى القطاع.

توازيًا، أجرى وزير الشؤون الاستراتيجية الإسرائيلي رون ديرمر محادثة هاتفية مع المبعوث الأميركي ستيف ويتكوف، وصهر ترامب، جاريد كوشنر، وقائد القيادة المركزية الأميركية الأدميرال براد كوبر، لبحث قضيّة استرجاع الرهائن القتلى واستمرار تنفيذ الاتفاق لإنهاء الحرب، حسب موقع «أكسيوس»، الذي كشف أن أميركا أوضحت لإسرائيل أنها مهتمة بمواصلة تنفيذ الاتفاق، رغم التأخير في إعادة الرهائن القتلى.

وأفادت صحيفة «فايننشال تايمز» بأن تركيا تستعدّ لنشر أفراد في غزة لإجراء عمليات، من بينها البحث عن جثث الرهائن، فيما تناول وزير الخارجية التركي هاكان فيدان مع نظيره الأميركي ماركو روبيو خلال محادثة هاتفية، الخطوات الممكنة لتثبيت وقف النار في غزة، وضمان استمرار إيصال المساعدات الإنسانية للفلسطينيين، والقضايا المتعلّقة بتنفيذ اتفاق شرم الشيخ، حسب وكالة «الأناضول». وكشف مصدر في الخارجية التركية لوكالة «رويترز» أن أنقرة عيّنت الرئيس السابق لإدارة الكوارث والطوارئ التركية (أفاد) محمد جول أوغلو منسقًا لمساعداتها لغزة، مشيرًا إلى أنه سافر إلى المنطقة الأربعاء.

في الغضون، تبادلت إسرائيل و «حماس» الاتهامات بانتهاك وقف النار، حيث ذكرت الحركة أن تل أبيب خرقت وقف النار عبر قتلها 24 شخصًا في عمليات إطلاق نار منذ يوم الجمعة الماضي، مؤكّدة أنه جرى تسليم لائحة بهذه الانتهاكات إلى الوسطاء. وكان الجيش الإسرائيلي قد تحدّث عن أن بعض الفلسطينيين تجاهلوا تحذيرات من الاقتراب من مواقع تمركز القوات الإسرائيلية بموجب وقف النار، موضحًا أن القوات «أطلقت النار للقضاء على التهديد». بالتزامن، كشفت وزارة الصحة التابعة لـ «حماس» في غزة أن إسرائيل سلّمت جثث 30 فلسطينيًا قتلوا خلال الحرب، ما يرفع إجمالي جثث الفلسطينيين التي تلقتها منذ يوم الإثنين إلى 120. وتحدّثت عن أن الجثث التي عادت من إسرائيل كانت «مقيّدة ومعصوبة الأعين وعليها آثار تعذيب وحروق بشعة»، معتبرة أن الواقعة «جريمة حرب مكتملة الأركان تستدعي تحقيقًا دوليًا عاجلًا ومحاسبة الجناة أمام العدالة الدولية».

في الأثناء، أكد رئيس الوزراء الفلسطيني محمد مصطفى، بعد لقائه مسؤولين أمميّين ودبلوماسيين، أن السلطة الفلسطينية ستعمل مع مؤسّسات دولية وشركاء للتعامل مع التحديات الأمنية واللوجستية والمالية والحكومية التي تواجه غزة، مشيرًا إلى أن مؤتمرًا مقبلًا في مصر في شأن إعادة إعمار غزة سيحتاج إلى توضيح كيفية تنظيم أموال المانحين ومن سيتسلّمها وكيفية إنفاقها. وتوقع أن تكون السلطة قادرة على العمل بكامل طاقتها في غزة في غضون 12 شهرًا.

على صعيد آخر، أعلنت ميليشيا الحوثي اليمنية مقتل رئيس هيئة الأركان العامة التابعة لها محمد عبد الكريم الغماري، وهو «في سياق عمله الجهادي وأداء واجبه الإيماني»، مشيرة إلى أن نجله وبعض مرافقيه قُتلوا معه. وحسمت أن الصراع مع إسرائيل لم ينته، متوعّدة بأن تل أبيب «ستنال عقابها الرادع على الجرائم التي ارتكبتها»، فيما عيّنت يوسف حسن إسماعيل المداني خلفًا للغماري. ويأتي ذلك بعدما كانت إسرائيل قد استهدفت في آب الماضي رئيس الأركان ووزير الدفاع وشخصيات بارزة أخرى في الميليشيا بغارات جوية أسفرت عن مقتل رئيس «الحكومة» الحوثية ووزراء آخرين. وشدّد نتنياهو على أنه «تقّت تصفية رئيس أركان آخر من قادة الإرهاب الذين سعوا إلى إيذائنا»، متوعّدًا بأنه «سنصل إليهم جميعًا». كما أكد وزير الدفاع الإسرائيلي يسرائيل كاتس أنه جرى استهداف الغماري في غارة إسرائيلية، متعهّدًا بأنه «سنفعل الشيء نفسه أيضًا ضدّ أي تهديد في المستقبل».

خامنئي يُراسل بوتين... ولندن ترصد مؤامرات إيرانية

أجرى أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني علي لاريجاني محادثات مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في موسكو أمس، حيث سلّم الأخير رسالة من المرشد علي خامنئي، حسب وكالات أنباء روسية وإيرانية، التي لم تكشف مضمون الرسالة، لكنها أفادت بأن بوتين ولاريجاني ناقشا العلاقات الثنائية والتعاون الاقتصادي على المستوى الإقليمي والدولي.

على صعيد آخر، حذر المدير العام لجهاز الاستخبارات الداخلية البريطاني «أم آي 5» كين مكالوم من أن البلاد تواجه تهديدات متصاعدة من دول معادية مثل روسيا وإيران والصين، في حين لا يزال خطر الإرهاب «هائلًا» مع استمرار تنظيمَي «القاعدة» و«الدولة الإسلامية» في تحريض مهاجمين محتملين. وكشف أن الاستخبارات نجحت في إحباط «سلسلة من مؤامرات التجسّس بنوايا عدائية» من روسيا، ورصدت أكثر من 20 مؤامرة محتملة مدعومة من إيران كان من شأنها أن تتسبّب في سقوط قتلى. وأكد أن طهران تحاول «يجنون» إسكات منتقديها حول العالم.

وأوضح مكالوم أن الاستخبارات تواجه عددًا وتنوّعًا أكبر من التهديدات من إرهابيين وجهات وعناصر تابعة لدول «أكثر ممّا رأيت من قبل»، متعهّدًا بأنه «مع شركائنا في أنحاء أوروبا، سنواصل رصد من يتلقون الأوامر من مجرمين روس». وأكد أنه «سنستمرّ في تتبع أثر من يصدرون الأوامر، الذين يتخيّلون أنهم مجهولون ولا يمكن العثور عليهم من وراء الشاشات، لكنهم ليسوا كذلك».

في الغضون، ندّدت فرنسا بأحكام سجن طويلة صدرت هذا الأسبوع بحق مواطنيها سيسيل كولر وشريكها جاك باريس المحتجزين في إيران منذ عام 2022 بتهم التجسّس، حاسمة أن التهم لا أساس لها من الصحة وأن العقوبة تعسفية. وطالبت بالإفراج الفوري عنهما.

الشرع واللعب على حافة الهاوية في موسكو

جواد الصايغ

قبل عام من الآن كان مجرّد الحديث عن تواصل مباشر بين «هيئة تحرير الشام»، التي كان يقودها الرئيس السوري الانتقالي حاليًا أحمد الشرع، وروسيا، يعدّ ضربًا من ضروب الخيال وأمرًا غير قابل للحدوث.

لكن السياسة التي يعرف عنها أنها لا تتضمن في قواميسها عداوة دائمة ولا صداقة دائمة، دارت رحاها لترمي الشرع، الذي كان قبل عام واحد من ألدّ أعداء الروس، في حضن موسكو، وبالكرملين تحديدًا، للقاء الرئيس الروسي فلاديمير بوتين.

ومع سقوط النظام السابق وفرار رأسه بشار الأسد إلى روسيا بقيت شعارات «تسقط موسكو ولا تسقط درعا» و«لا نصالح الروس» حبرًا على الورق، بل أصبحت في طي النسيان مع إصرار الشرع على فتح صفحة جديدة مع الروس.

الانفتاح الجديد على روسيا لم يبدأ مع زيارة الشرع الأربعاء، بل سبقته زيارات لكبار مسؤولي نظامه في الأشهر الفائتة، وجاء ظهوره التلفزيوني منذ فترة والذي كشف فيه تواصلًا جرى مع الروس بعد السيطرة على حلب - المعلومات تشير إلى أن التنسيق مع روسيا بدأ قبل انطلاق معركة «ردع العدوان» وحصل أوّلًا بين الأتراك والروس ثمّ تطوّر - ليكون بمثابة إشارات إيجابية يرسلها الشرع بغية تهيئة شارعه لقبول الانفتاح على موسكو.

لكن، وفي ظلّ الظروف الدولية المعقدة قد لا يكفي الشرع نيل رضى وموافقة أنصاره للتوجّه شرقًا وفتح صفحة جديدة مع أعداء الأمس، لأن تصريح الرئيس الانتقالي خلال استقبال بوتين له، بخصوص الالتزام التام بالاتفاقات الموقعة بين موسكو ودمشق، ضرب على وتر حسّاس بالنسبة إلى السوريين أنفسهم والدول الغربية بشكل عام.

وليس خافيًا أن حملة العلاقات العامة التي تقوم بها جمعيات مؤيّدة للشرع في واشنطن، تتركّز على اعتبار حكّام سوريا الجدد حلفاء للغرب بدليل طردهم للإيرانيين وميليشياتهم من الأراضي السورية، والأهمّ طرد بوتين من الساحل الشرقي للبحر المتوسط وإنهاء نفوذ روسي طاغ استمرّ لعشرات الأعوام.

هذه الحملات أثرت فعلًا على عدد من المشرّعين الأميركيين الذين زار قسم منهم سوريا في الأشهر الماضية. هؤلاء النواب وأعضاء مجلس الشيوخ الذين يكنون عداوة واضحة لبوتين، حملوا قضية الشرع وداروا بها للدفع في اتجاه رفع العقوبات، على اعتبار أن الشرع نجح في أمر لطالما أرادت الولايات المتحدة حدوثه منذ فترة طويلة ويتمثّل في إنهاء تواجد الروس في سوريا.

ولم يقتصر ربط انتصار الشرع وتضاؤل النفوذ الروسي على الأميركيين فقط، فالدول الأوروبية الكبيرة، وعلى وجه التحديد بريطانيا وفرنسا، راق لها هذا الأمر كثيرًا، فأي ضربة تتلقاها موسكو تصب في مصلحة المحور الأوروبي المناوئ لها، والذي رمى بثقله إلى جانب أوكرانيا لمنع بوتين من الزحف نحو الغرب.

ولعلّ أخطر وجهات النظر المتعلّقة بزيارة الشرع إلى موسكو تتعلّق بأن الرئيس الانتقالي أراد القيام بمناورة لأن الدعم الأوروبي والأميركي لنظامه لم يرتق إلى المستوى المنشود، وبالتالي لا بدّ من تنفيذ حركة سياسية معيّنة تجذب الانتباه. ومن ناحية ثانية، أسمعه الروس ما يريد سماعه، خصوصًا في الملف الكردي والاتهامات التي وجّهها وزير الخارجية سيرغي لافروف إلى الولايات المتحدة بخصوص العبث بهذه الورقة.

الخطورة هنا تكمن في أن الشرع لم يصل بعد إلى مرحلة تمكّنه من اللعب بهكذا أوراق، فنظامه لم يشتدّ عوده بعد، والحالة الفصائلية لا تزال طاغية على العمل العسكري المؤسّساتي، وهناك ست محافظات سورية تقريبًا خارجة عن سيطرة نظامه، كما أن العمل الإداري الخدماتي لم يسلك طريقه بعد، ما يعني أن المناورة بهذه الطريقة وفي هذا الوقت الحسّاس يعد لعبًا على حافة الهاوية.

الانفتاح الجديد على روسيا لم يبدأ مع زيارة الشرع الأربعاء (رويترز)

بودابست لاحتضان قمة أميركية - روسية

عشية اللقاء المقرّر بين الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي والرئيس الأميركي دونالد ترامب، أجرى الأخير محادثة هاتفية مع نظيره الروسي فلاديمير بوتين، مؤكدًا أن المكالمة كان «مثمرة للغاية». وكشف أنه «أمضينا وقتًا طويلًا في مناقشة مسألة التجارة بين روسيا وأميركا بعد انتهاء الحرب في أوكرانيا»، موضحًا أنه «اتفقنا على عقد اجتماع لمستشارينا رفيعي المستوى الأسبوع المقبل، وسيقود الاجتماعات الأولية من الجانب الأميركي وزير الخارجية ماركو روبيو، إلى جانب عدد من المسؤولين الآخرين الذين سيُعيّنون لاحقًا، وسيُحدّد موقع الاجتماع في وقت لاحق».

وذكر ترامب أنه «بعد ذلك، سألتقي الرئيس بوتين في موقع تمّ الاتفاق عليه»، وهو بودابست، لمعرفة ما إذا كان بإمكاننا وضع حدّ لهذه الحرب «غير المجيدة» بين روسيا وأوكرانيا، لافتًا إلى أنه سيجتمع اليوم مع زيلينسكي في المكتب البيضوي «لمناقشة مكالمتي مع الرئيس بوتين، والعديد من المواضيع الأخرى». وأبدى اعتقاده أنّ تقدّمًا كبيرًا أُحرز في مكالمة اليوم الهاتفية. كما أوضح أن بوتين هنأه على الإنجاز العظيم المتمثل في تحقيق السلام في الشرق الأوسط، معتبرًا أن النجاح في الشرق الأوسط سيساعدنا في مفاوضاتنا الرامية إلى إنهاء الحرب بين روسيا وأوكرانيا. وتحدّث عن أن بوتين شكر السيّدة الأميركية الأولى ميلانيا على جهودها في مجال إعادة الأطفال المفقودين، وأكد له أن هذا التعاون سيستمرّ.

في الغضون، أكدت الدفاع الروسية أن قواتها نفذت ضربة واسعة النطاق ليل الأربعاء - الخميس استهدفت بنية تحتية للغاز في أوكرانيا، بينما أوضح زيلينسكي أن روسيا أطلقت أكثر من 300 طائرة مسيّرة هجومية و37 صاروخًا، عدد كبير منها باليستي، على أوكرانيا، مستهدفة «شعبنا وقطاع الطاقة والبنية التحتية المدنية لدينا»، مشدّدًا على أن «بوتين أصمّ أذنيه عن كلّ ما يقوله العالم، لذلك لم يعد هناك سوى لغة واحدة يمكن أن تصل إليه، وهي لغة الضغط عبر العقوبات وعبر القدرات بعيدة المدى». وحسم أن «القرارات القوية ممكنة، وهذا يعتمد على أميركا، وأوروبا، وجميع الشركاء»، مؤكدًا أن «هناك الآن زخم مهمّ نحو السلام في الشرق الأوسط، وفي أوروبا، يمكن تحقيق ذلك أيضًا، وهذا بالضبط ما سأناقشه في واشنطن».

يضغط ترامب لإنهاء الغزو الروسي لأوكرانيا (رويترز)

إلى ذلك، كشف لواء «آزوف» الأوكراني أن روسيا شنت هجومًا كبيرًا بأكثر من 20 مركبة مدرّعة بالقرب من بلدة دوبروبيليا في شرق البلاد، مؤكدًا أن قواته تصدّت للهجوم، فيما لم تشر هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة الأوكرانية إلى الهجوم الروسي في مذكرة نشرت أمس، لكنها ذكرت أنها تنفذ عمليات «استقرار» في المنطقة. وأوضح «آزوف» أنه تمكّن من تدمير تسع مركبات مدرّعة روسية أثناء تصديه للهجوم، الذي قال إنه كان يهدف إلى الاستيلاء على قرية شاخوف، الواقعة في شرق دوبروبيليا.

«الاشتراكي» ينقذ لوكورنو وطبول معركة الموازنة تُقرع

بعدما تلقى دعمًا حاسمًا من «الحزب الاشتراكي»، نجا رئيس الوزراء الفرنسي سيباستيان لوكورنو من تصويتين لحجب الثقة في الجمعية الوطنية أمس، ما يفتح الباب لمداولات يرتقب أن تكون ساخنة حول مشروع موازنة 2026. وحصلت مذكرة حجب الثقة التي قدّمها حزب «فرنسا الأبية» اليساري المتطرّف على 271 صوتًا، فيما حصلت مذكرة حجب الثقة التي قدّمها حزب «التجمع الوطني» اليميني الحازم على 144 صوتًا، أي أقلّ بكثير من العتبة المطلوبة لإسقاط الحكومة وهي 289 صوتًا. لكن نجاة الحكومة الوليدة جاءت بثمن سياسي باهظ، إذ تعهّد لوكورنو في وقت سابق من هذا الأسبوع بتعليق إصلاح نظام التقاعد المثير للجدل، الذي يتبناه الرئيس إيمانويل ماكرون، ما أتاح له كسب دعم «الاشتراكي» داخل البرلمان الفرنسي المنقسم بشدّة.

ويقترح مشروع الموازنة الذي قدّمه لوكورنو توفير نفقات بأكثر من 30 مليار يورو، مع السعي إلى خفض العجز في موازنة فرنسا إلى 4.7 في المئة من الناتج الوطني من 5.4 في المئة المتوقعة هذا العام. ومن المتوقع أن تبدأ مناقشة الموازنة الأسبوع المقبل بهدف إقرارها قبل 31 كانون الأوّل، وسط توقعات بنقاشات محتدمة بين اليسار المنقسم، و«القاعدة المشتركة» (المعسكر الرئاسي واليمين الوسط) المنقسمة أيضًا، و«التجمع الوطني».

ويدخل البرلمان مرحلة ضبابية مع وعد لوكورنو بعدم اللجوء إلى المادة 49.3 من الدستور، وهو إجراء يسمح بإقرار أي مشروع قانون من دون تصويت في الجمعية الوطنية ما لم يُسقط اقتراح حجب الثقة الحكومة، وقد سمحت هذه المادة باعتماد كلّ الموازنات منذ عام 2022. ومن المرجّح أن يحوّل نأي السلطة التنفيذية بنفسها، الجمعية الوطنية إلى ساحة معركة دائمة، حيث قد يتعارض استعداد رئيس الوزراء المُعلن للتفاوض على تسويات مع احتمال سعي بعض أحزاب المعارضة إلى تعطيل النقاش. ومن المرجّح أيضًا أن يختلف شكل الغالبية البرلمانية ومكوّناتها تبعًا للموضوع.

ثورة كهربائية تعيد تعريف السباقات

فورمولا 1 تغيّر قواعد اللعبة في 2026

في خطوة جريئة تعيد رسم ملامح رياضة السيارات الأشهر في العالم، تستعد الفورمولا 1 لإطلاق حقبة جديدة كليًا في العام 2026، حيث ستشهد سيارات السباق تحولًا جذريًا في أنظمة الطاقة، لتصبح الكهرباء عنصرًا أساسيًا. هذه التغييرات لا تمس الأداء فقط، بل تعيد تعريف فلسفة القيادة، وتضع السائقين والفرق أمام تحديات غير مسبوقة.

جوزف إسكندر

منذ العام 2014، اعتمدت الفورمولا 1 على وحدات طاقة هجينة تجمع بين محركات الاحتراق الداخلي والمولدات الكهربائية. لكن الكهرباء كانت دائمًا في المرتبة الثانية. في 2026، ستصبح البطارية بنفس أهمية المحرك، تقريبًا، حيث تفرض القوانين زيادة كبيرة في الطاقة الكهربائية مقارنة بالاحتراق. هذا التحول يتطلب إعادة تصميم كاملة لوحدات الطاقة، مع انخفاض قدرة المحرك من 550 كيلوواط إلى 400، وارتفاع قدرة MGUK من 120 إلى 350 كيلوواط. تأتي هذه الخطوة في إطار التزام الفورمولا 1 بالحياد الكربوني بحلول عام 2030، عبر استخدام وقود اصطناعي مستدام مصنوع من مصادر غير أحفورية مثل النفايات الحيوية والكربون المُلتقط. هذا الوقود قابل للاستخدام في المحركات التقليدية.

في النظام الجديد، فقدان البطارية يؤدي إلى تراجع كبير في الأداء، مما يجعل البقاء في السباق شبه مستحيل. لذلك، سيتم إدخال «Power Rampdown System» لتخفيف الصدمة عند نفاد البطارية، لكن السائقين سيحتاجون إلى تعديل أساليب القيادة بالكامل، بما في ذلك الكبح الاستراتيجي، واستخدام التروس المنخفضة لشحن البطارية، وحتى تغيير خطوط القيادة. سيتم الاستغناء عن نظام DRS واستبداله بنظام «التجاوز اليدوي»، حيث إذا كان السائق على مسافة معينة من السيارة التي أمامه في نهاية اللفة، يحصل على دفعة بطارية إضافية في اللفة التالية يمكنه تفعيلها في أي وقت وأي مكان على الحلبة، طالما أنه يضغط على دواسة الوقود بالكامل. لذا، سيتعين على السائقين التفكير بعناية: هل يستخدمونها في المنعطف الأول للهجوم، أم يحتفظون بها لنهاية اللفة التالية؟

وكما حدث في 2014 مع إدخال المحركات الهجينة، من المتوقع أن تعاني الفرق من مشاكل تقنية كبيرة في البداية، مثل تبريد البطارية، أنظمة الكبح الإلكترونية، وفشل التكامل بين الأنظمة، ومن يتقن المعادلة أولاً — كما فعلت مرسيدس في 2014 — قد يهيمن لسنوات.

سباقات المستقبل

السائقون لن يقودوا فقط بأقدامهم، بل بأعصابهم أيضًا. وهم يعدّلون أنظمة استرجاع الطاقة، التجاوز، والشحن في الوقت الحقيقي. السباقات ستكون أكثر تعقيدًا، وأكثر فوضوية من الناحية الاستراتيجية، وقد تثير انقسامًا بين الجماهير — البعض سيحبها، والبعض الآخر سيكرهها. لكن المؤكد أن الفورمولا 1 في 2026 لن تُحسم فقط بالقدرة الحصانية، بل بكفاءة إدارة الطاقة.

لبنان في مجموعة نارية ببطولة غرب آسيا للناشئين

قبل أسابيع قليلة من انطلاق التصفيات الآسيوية، تتجه الأنظار إلى مدينة العقبة الأردنية التي ستتحول إلى مسرح لمنافسات بطولة اتحاد غرب آسيا الثانية عشرة للناشئين (تحت 17 عامًا) والتي ستقام خلال الفترة الممتدة من 27 تشرين الأول حتى 4 تشرين الثاني، حيث يسعى الجيل الصاعد من منتخبات المنطقة إلى إثبات نفسه واكتساب الثقة قبل الاستحقاق القاري. وفي هذا السياق، أُجريت قرعة البطولة في مقر اتحاد غرب آسيا بالعاصمة عمّان، لتكشف عن ملامح مواجهات واعدة بين سبعة منتخبات هي: لبنان، الأردن (المضيف)، السعودية، العراق، الكويت، سوريا وفلسطين. وجاء المنتخب اللبناني في المجموعة الأولى إلى جانب العراق، الكويت، والسعودية، فيما ضمّت المجموعة الثانية منتخبات الأردن، سوريا، وفلسطين.

تُقسّم المنتخبات المشاركة إلى مجموعتين، تضم الأولى أربعة منتخبات، بينما تضم الثانية ثلاثة منتخبات، وتُلعب البطولة على النحو الآتي: في دور المجموعات، تُقام المباريات بنظام الدوري من مرحلة واحدة، ليتأهل بعدها صاحبا المركزين الأول والثاني من كل مجموعة إلى دور نصف النهائي، على أن يتأهل الفائزان من مباراتي نصف النهائي إلى المباراة النهائية لتحديد بطل البطولة.

أما النسخة الماضية من البطولة فأُقيمت في أواخر عام 2024 في الأردن، وحقّق خلالها المنتخب السوري اللقب بعد فوزه في المباراة النهائية على المنتخب العراقي. ويأتي تنظيم البطولة قبل انطلاق التصفيات الآسيوية المقررة بين 22 و30 تشرين الثاني المقبل، ما يمنح المنتخبات المشاركة فرصة مثالية للتحضير للاستحقاق القاري.

وكانت قرعة التصفيات قد أسفرت عن وقوع منتخب لبنان للناشئين في المجموعة الرابعة إلى جانب منتخبات إيران، الهند (المضيفة)، فلسطين، والصين تايبيه، في مجموعة يُتوقّع أن تشهد تنافسًا كبيرًا على بطاقة التأهل.

ويواصل المنتخب اللبناني استعداداته التي بدأها منتصف شهر كانون الثاني تحت قيادة المدير الفني رامي اللاذقي وجهازه الفني، حيث يجري تدريبات بمعدل حصة واحدة أسبوعيًا.

لبنان في المجموعة الأولى إلى جانب العراق، الكويت والسعودية

همسات الملاعب

- أطلق دوري المحترفين «Pro League» بطولته الرابعة للعام 2025 - 2026 في كرة القدم للأكاديميات، تحت إشراف الاتحاد اللبناني لكرة القدم، ويشارك في الدوري أكثر من 450 لاعبًا ناشئًا يمثلون مختلف المستويات في 30 أكاديمية في الفئات العمرية.
- يُحاكم نجم نادي ريال مدريد الإسباني، فينيسيوس جونيور في البرازيل، بتهمة إزعاج جيرانه، بعدما قام بتنظيم حفل كبير في مدينة ريو دي جانيرو، من أجل الاحتفال بعيد ميلاده بين 19 و21 تموز الماضي، وفق ما ذكرته صحيفة غلوبو البرازيلية.
- يأمل موناكو أن يُسهم تعيين المدرّب الجديد البلجيكي سيباستيان بوكونيولي، إلى جانب عودة لاعب الوسط بول بوغبا إلى لياقته البدنية، في انطلاقة قوية لموسمه في الدوري الفرنسي لكرة القدم، قبل استضافة توتنهام الإنكليزي الأربعاء المقبل في مسابقة دوري أبطال أوروبا.
- من المقرّر أن تقام النسخة الأولى من كأس ليونيل ميسي لكرة القدم في ميامي في كانون الأول 2025، وأعلن النجم الأرجنتيني من خلال شركته الإنتاجية عن إطلاق هذه البطولة الدولية المبتكرة لكرة القدم للشباب تحت 16 عامًا، والتي ستجمع بين بعض أعرق الأندية في العالم.

أفضل 10 مراوغين في الدوريات الخمسة الكبرى هذا الموسم

في القارة العجوز، حيث تُقام أقوى الدوريات الكروية في العالم، تستقطب الأندية نخبة المواهب العالمية لتحقيق طموحاتها في اعتلاء منصات التتويج. ورغم أن كرة القدم الحديثة باتت تعتمد أكثر على التنظيم واللعب المدروس من الخلف، ما قلّص نسب المراوغات بشكل ملحوظ، إلا أن عنصر الموهبة الفردية ما زال حاضرًا بقوة. هؤلاء اللاعبون هم «عملة نادرة» ينجحون في اختراق الدفاعات عندما تغيب الحلول التكتيكية. فلنتعرّف على أبرز 10 مراوغين هذا الموسم في الدوريات الخمسة الكبرى:

10- كارني تشوكويميكا – بروسيا دورتموند

الإنكليزي الشاب يقدّم نفسه بقوة في البوندسليغا، حيث ينجح في 2.5 مراوغة لكل مباراة بنسبة 67 %، ما يجعله خيارًا واعدًا لصناعة الفارق في الثلث الأخير.

9- يان ديوماندي – لايبزيغ

الجناح الإيفواري يعتمد على سرعته الكبيرة وقدرته على تجاوز الخصوم، مع معدل 2.5 مراوغة ناجحة بنسبة 68 % هذا الموسم

8- جيريمي دوكو – مانشستر سيتي

السلاح البلجيكي السريع في منظومة غواردیولا، ينجز 2.6 مراوغة ناجحة بنسبة 55 %، ويُعد مصدر إزعاج دائم للمدافعين بأسلوبه الفريد.

7- يانكوبا مينتيه – برايتون

المهاجم الغامبي الواعد في البريميرليغ يبرز بمهاراته الفردية، مع معدل 2.7 مراوغة ناجحة بنسبة 61 %.

6- أرتور أتا – أوديني‍زي

اللاعب الفرنسي الموهوب يقدم حلولًا هجومية إضافية لفريقه في الكالتشيو، محققًا 2.7 مراوغة ناجحة بنسبة 67 %.

5- يان غبوهو – تولوز

النجم الفرنسي الصاعد في الليغ 1 يتميز بمرونته ومهاراته، حيث يقوم بـ 2.9 مراوغة ناجحة بنسبة 61 % في المباراة.

4- نيكو ويليامز – أتلتيك بيلباو

الجناح الإسباني السريع من أبرز النجوم في الليغا، ويحقق معدل 4 مراوغات ناجحة بنسبة 50 %.

كارني تشوكويميكا

3- عز الدين أوناحي – جيرونا

المغربي المبدع مع جيرونا يضيف متعة خاصة للكرة الإسبانية، بفضل 4 مراوغات ناجحة بنسبة 64 % في المباراة.

2- محمد قدوس – توتنهام

الدولي الغاني يواصل التألق في البريميرليغ، بمعدل 4.3 مراوغات ناجحة بنسبة 54 %، ليكون أحد أخطر أسلحة فريقه.

1- لامين يامال – برشلونة

الجوهرة الإسبانية الصاعدة يدهش الجميع وهو في سن الـ 18 فقط، حيث ينجح في 5.3 مراوغات ناجحة بنسبة 54 %، ما يجعله أفضل مراوغ في القارة هذا الموسم.

المغرب يكتب التاريخ ويبلغ نهائي كأس العالم تحت 20 عامًا

التاريخ يكتب مع شباب المغرب

كتب منتخب المغرب للشباب فصلًا جديدًا في تاريخ الكرة العربية بعد وصوله إلى نهائي كأس العالم تحت 20 عامًا للمرة الأولى في تاريخه، عقب فوزه المثير على منتخب فرنسا 4-5 بركلات الترجيح بعد انتهاء المباراة بالتعادل الإيجابي 1-1. شباب «أسود الأطلس» أظهروا شخصية كبيرة منذ بداية البطولة، حيث تفوّقوا على إسبانيا (2-0) والبرازيل (2-1)، وتعرّضوا لهزيمة واحدة فقط أمام المكسيك (1-0). لكنهم عادوا بقوة في الأدوار الإقصائية، بتخطّي كوريا الجنوبية (2-1)، ثم الولايات المتّحدة الأميركية (3-1)، قبل الإطاحة بفرنسا في نصف النهائي.

بهذا الإنجاز، أصبح المغرب ثاني منتخب عربي يصل إلى نهائي كأس العالم للشباب بعد قطر عام 1981، كما ثأر شباب الأطلس لخسارة المنتخب الأول أمام فرنسا في نصف نهائي كأس العالم 2022 بقطر. ويُعدّ هذا التأهل التاريخي إنجازًا استثنائيًا لجيل مغربي واعد يسير على خطى المنتخب الأول، ويضع نفسه على خريطة الكرة العالمية. إذ ستتجه أنظار الكشافين والأندية الكبرى نحو هذه المواهب التي أثبتت قدرتها على المنافسة في أعلى المستويات.ولعلّ التجارب السابقة تؤكد ذلك؛ فبطل نسخة 2017 منتخب إنكلترا، صدّر للعالم أسماء بارزة مثل فيكايو تومواري، كالفيرت-لوين، دومينيك سولانكي، وأديمولا لوكمان، ما يعزز الآمال بأن يفتح هذا الإنجاز الباب أمام بروز جيل مغربي ذهبي جديد.

إعداد : أنطوان حمد

الكلمات المتقاطعة

	9	8	7	6	5	4	3	2	1
1									
2									
3					■				
4							■		
5	■		■			■		■	
6				■					
7					■				
8									
9		■							

أفقيا:

1 – فيلم للممثل اللبناني فؤاد شرف الدين.
2 - نجم عناء اميركي.
3 - نهيض ادبي - اسد متبحتر.
4 - هادم - الأكثر إبصاماً أو الأسد استعامة.
5 - فك العهده.
6 - يصون ويحمي - حزن خزنًا شديدًا أو كتم حزّنه في قلبه.
7 - أبيض بالأجنبية - الذي يقيم في ستره.
8 - جريدة ورقية اسسها المعلّم بطرس البستاني.
9 - جزيرة إيطالية تقع في غربي البحر الأبيض المتوسط.

عموديا :

1 – فنانة مصرية.
2 - تكلّم بلا فائده - عطاء هرني سميك يغطي طرف إصبع القدم لدى بعض الحيوانات.
3 - حرف هجاء - معاونة ومناصره
4 - استظلّ بالشجرة - بلدة لبنانية في قضاء جبيل.
5 - نعم بالأجنبية - باطن العين - اشترع القوانين.
6 - بلدة لبنانية في قضاء عاليه - خلا وفرَغ.
7 - قبيح - بحر متفرع من المحيط المتجمد الشمالي في شمال سيبيريا.
8 - ممثله مصرية راحلة.
9 - نبعث - من الفواكه.

سودوكو

تحتوي هذه الشبكة على 9 مربعات كبيره (3x3) ، كل مربع منها مقسم الى 9 خانات صغيره. هدف هذه اللعبة ملء الخانات بالأرقام اللازمة من 1 الى 9، شرط عدم تكرار الرقم أكثر من مره واحده في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي وعمودي.

	9	5		1		8		
		2	4				3	
						2	7	
8			9		5			
5								8
			3		6			9
	1	4						
	5				9	4		
		7		2		3	1	

حلول العدد السابق

افقيا: 1 - جورج هانحل - 2 - البلاذري - 3 - كي - ناسا - 4 - ممر - جبل - 5 - ار - الرعيم - 6 - روشمور - رن - 7 - تجن - خاص - 8 - اركب - ليدو - 9 - نزل السرور.

عموديا: 1 - جاك مارتان - 2 - وليم روجرز - 3 - رب - شنكل - 4 - جلد - ام - يا - 5 - ها - سلوك - 6 - اذن - زر - لس - 7 - نراجع - خير - 8 - ديسبيرادو - 9 - المنصور.

4	7	6	5	1	2	3	9	8
3	5	9	7	8	6	4	2	1
2	8	1	9	4	3	7	6	5
6	3	4	2	9	1	8	5	7
5	9	2	3	7	8	1	4	6
7	1	8	4	6	5	9	3	2
8	2	5	1	3	9	6	7	4
9	6	7	8	5	4	2	1	3
1	4	3	6	2	7	5	8	9

مسرحيّة «قبل آخر صفحة»

صراع الإبداع ومعوّقاته على الخشبة

«قبل آخر صفحة» عنوان مسرحيّ جديد بدأت عروضه مساء أمس الخميس، يقدّم من خلاله الكاتب جورج درويش عملًا يفتح أمام المتفرّج بوابةً إلى العوالم الداخلية للكُتّاب، في رحلةٍ عميقة إلى جوهر الإبداع وأزماته، بين شغف الكتابة وصعوبة إنجاز العمل الأدبي.
مسرحيّة من توقيع المخرج مازن سعد الدين، تضع المُشاهد أمام لحظات التوتر التي يعيشها الرّوائي حين يواجه فراغ الورقة البيضاء وصراعاته الدّاخلية.
يجسّد الدَّورَين الرئيسيَّين في العرض المسرحيّ، الممثل رالف س. معتوق بدور «حلمي» الكاتب العاجز عن إنجاز روايته الرّابعة، والممثلة مي سحّاب التي تقدّم شخصيّة «شكبازوف» المؤثرة على «حلمي» مهنيًا وشخصيًا.

جويل غسطين

أجواء من التشويق والغموض تحوط بمسرحيّة «قبل آخر صفحة»، يُفضل كاتبها إبقاء تفاصيلها طيّ الكتمان حتى يستمتع الجمهور بالمُشاهدة، وتُبقي السؤال المحوريّ حاضرًا: هل سيتمكّن «حلمي» من تجاوز التحدّيات التي تعوق إكماله كتابة الرواية التي تمثل جزءًا من روحه؟ أم أن «شكبازوف» ستظلّ عقبة في طريق إبداعه؟

صراع مشاعر

يكشف الممثل رالف س. معتوق تفاصيل شخصيّة «حلمي» فيحملنا معه في رحلة تتجاوز حدود النص المسرحي وتغوص في عمق التجربة الإنسانيّة. «حلمي» ليس مجرّد روائيّ يسعى إلى إنهاء روايته الرابعة، بل هو صورة عن إنسانٍ يعيش في صراعٍ دائم مع نفسه، تتقاذفه تناقضات لا تهدأ، وتلاحقه مشاعر متقلّبة.

في هذا السّياق، يصف معتوق في حديثه مع «نداء الوطن»، الشخصية التي يؤدّيها على المسرح بمزاجيّة الطّبع، حسّية الإنفعال، تحمل في دواخلها عاصفة من التناقضات، إذ تعيش حالاتٍ متعدّدة ومتنوّعة في آنٍ واحد، فلا يهدأ عقلها ولا يستقرّ قلبها. هو كائن معقّد يتنقل بين المشاعر والأفكار، لتنعكس هذه الصّراعات على مسار حياته الخاصة والمهنية.

عن تجربته مع زميلته مي سحّاب، يصف معتوق التعاون معها بالثّمرة الناضجة التي أضافت للعمل عمقًا وحيويّة، قائلًا: «مي شخصيّة إيجابية بامتياز. أداؤها الاحترافي يُظهر وكأنّ الدّور كُتب خصّيصًا لها». ويرى معتوق أنّ شخصية «شكبازوف» الّتي تجسّدها سحاب، انسجمت تمامًا مع قدراتها التّمثيلية وحضورها الطاغي.

منعطف جديد

عن خصوصيّة هذه التّجربة مقارنةً مع الأعمال السّابقة التي قدّمها معتوق، يعتبر الفنان الشاب أنّ «قبل آخر صفحة» تمثل منعطفًا جديدًا له في مساره الفني، فهي المرّة الأولى التي يترك فيها مهام الكتابة والإنتاج والإخراج جانبًا، ليكرّس نفسه للتمثيل فقط. ويعترف أنّ هذه الخطوة سمحت له بالغوص في الشخصية التي يؤديها بعمقٍ لم يختبره من قبل، إذ حرّرته من أعباء الإدارة الفنيّة وجعلته يركّز على الجوهر: التمثيل الخالص.

ويثني معتوق على التعاون مع المخرج مازن سعد الدين، الذي أدار العمل برؤية احترافية وإيجابية، مؤكّدًا أنّ التجربة معه كانت ممتعة وملهمة في آنٍ واحد.

> **تجربة معتوق مع سحّاب أضافت إلى العمل عمقًا وحيويّة**

بهذا المعنى، يظهر رالف س. معتوق في «قبل آخر صفحة» لا فقط كممثل يؤدّي دورًا، بل كفنانٍ يعيش التجربة بكل تفاصيلها، يواجه ذاته قبل أن يواجه جمهوره، ويكتب عبر أدائه سطورًا جديدة في مسيرته المسرحيّة. وإذ لا يخفي حماسته للمستقبل، يكشف معتوق عن العمل حاليًّا على مشروع مسرحي جديد من كتابته وإخراجه، من المقرّر أن يبصر النور في العام المقبل، ليضيف من خلاله مدماكًا آخر على مسيرته الإبداعية التي تجمع بين شغف التمثيل ووهج الكتابة.

حضور طاغٍ

في «قبل آخر صفحة»، تطلّ الممثلة مي سحّاب بدورٍ مختلف، يحمل الكثير من التحدي والإثارة، حيث تجسّد شخصيّة «شكبازوف» التي وصفتها في حديثها مع «نداء الوطن» بالمرأة القوية، الماكرة، وذات الحضور الطاغي.

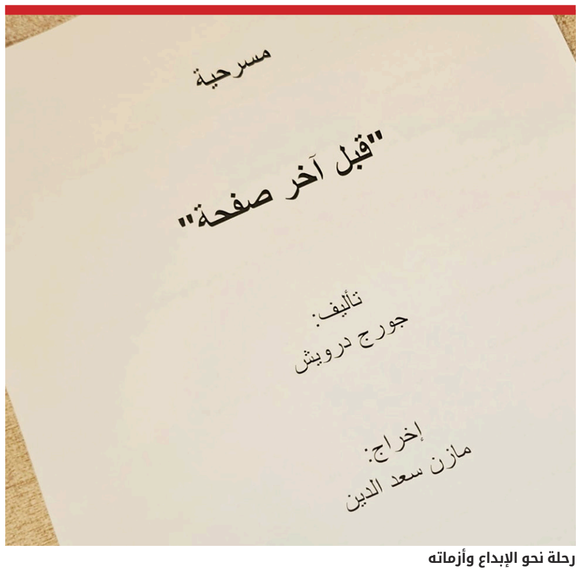

رحلة نحو الإبداع وأزماته

هذه الشخصية لا تكتفي بامتلاك العزيمة والإصرار، بل تتميّز بقدرتها الفائقة على استخدام الحيلة والذّهاء كوسيلةٍ لتحقيق أهدافها. هي امرأة تشتهر بالتلاعب والتفوّق، ما يجعلها قادرة على فرض نفسها بقوّة في الأحداث.

ومن خلال هذا الدّور، تتدوّل "شكبازوف" إلى المحرّك الأساسي الذي يترك بصمة واضحة في مسار الروائي «حلمي»، فتؤثر في قراراته وتعيد رسم ملامح حياته بطرق لم يتوقعها.

انسجام مهني وشخصي

عن التعاون مع الفنان رالف معتوق، تقول سحّاب إنه تجربة مميّزة بكل المقاييس، إذ تربطها به علاقة احترام متبادل وتفاهم عميق، ما انعكس إيجابًا على أدائهما معًا فوق الخشبة. وتؤكد أنّ هذا الانسجام لم يقتصر على الجانب المهني فقط، بل شمل كذلك الجانب الشخصي، حيث تطوّرت بينهما علاقة صداقة قائمة على الثقة والدّعم.

تضيف سحّاب أنّ الأجواء الإيجابية والانسجام لم يقتصرا على تعاونها مع معتوق، بل شمل أيضًا باقي فريق العمل، بدءًا من الكاتب جورج درويش الذي قدّم نصًّا غنيًّا وعميقًا، وصولًا إلى المخرج مازن سعد الدين الذي قاد العمل برؤيةٍ احترافيّة وحسّ إبداعي، ما جعل التجربة متكاملة ومثمرة.

بين الحقيقة والخيال

بين عوالم الواقع وظلال الخيال، يقف المخرج مازن سعد الدين في كواليس مسرحيّة «قبل آخر صفحة»، حاملًا شغفًا بالإخراج لا يهدأ.

سعد الدين الذي اعتاد الإبحار في فضاءات الدّراما الثقيلة، وجد في هذا النص فتنةً خاصّة؛ إذ أسرّته قدرته الفريدة على المزاوجة بين الصّدق والسّراب، وبين ما يعيشه المرء من صدمات وما تتركه من ندوبٍ عميقة تُعيد تشكيل شخصيّته ومصيره. مع ذلك، لم تكن الرّحلة خالية من التحديات. فالمخرج الذي يجد نفسه عادةً منجذبًا إلى الأعمال الدرامية المكثّفة، وجد في هذه التّجربة تحدّيًا مغايرًا؛ إذ تلوّن النص بروح الكوميديا أكثر ممّا تشبّع بالدراما.

محطة فارقة

من جهة أخرى، لا يتردّد سعد الدين في الاعتراف خلال حديثه مع «نداء الوطن» بأنّ هذه المغامرة المسرحية شكّلت له محطة فارقة، بل «نقلة نوعيّة» في مسيرته الإخراجية، إذ يصف العمل بأنه واحد من أجمل وأصدق ما قُدّم على خشبة المسرح في السنوات الأخيرة، معتبرًا أنّ «قبل آخر صفحة» تفتح أمام الجمهور نافذةً على الحياة نفسها؛ حياة لا تُروى بخطّ مستقيم، بل تتشكّل من مفارقات وتناقضات تذكّرنا أنّ المسرح لا يعكس الواقع فحسب، بل يمنحه بُعداً أعمق، يُلملم جراحه ويحوّلها إلى لحظة فن خالدة.

*** مسرحيّة «قبل آخر صفحة»، على «مسرح بيريت» - «جامعة القديس يوسف»، طريق الشام. الساعة 8:30 مساءً.**

المخرج مازن سعد الدين

الممثلة مي سحّاب

الممثل رالف س. معتوق

ملصق المسرحيّة

انتحال صفة ملحم زين على «فايسبوك»

رُصدت على موقع «فايسبوك» صفحة مشبوهة تنتحل صفة الفنان ملحم زين، مستخدمة اسمه وصورته ومحتوى يوهم المتابعين بكونها الصفحة الرسمية العائدة له، في حين أنها تُدار من مجهولين يسيئون إلى الجمهور والمتابعين عبر عبارات وتصرفات مشينة.

وأعلن مكتب المحامي الشريف سليمان، الوكيل القانوني للفنان ملحم زين، في بيان أنّ «هذه الأفعال تُشكّل جرائم جزائية خطرة يعاقب عليها القانون اللبناني»، محذرًا المتابعين والجمهور من التعامل مع أيّ صفحة أو حساب غير موثق رسميًّا باسم الفنان ملحم زين.

وأشار البيان إلى أن المطرب زين لا يمتلك سوى حساباته الموثّقة والمعروفة على المنصّات الرسمية، معلنًا أنّ مكتبه القانوني «باشر باتخاذ الإجراءات القانونية أمام النيابة العامة المختصة وهيئة التحقيق في الجرائم المعلوماتية لملاحقة كلّ من يظهره التحقيق فاعلًا أو محرّضًا أو شريكًا في هذه الأفعال الجرمية. كما حمّل المكتب كلّ من يشارك أو يساهم في نشر هذه الصفحة أو التفاعل معها أو إعادة تداول محتواها المسؤولية القانونية المباشرة.

الفنان ملحم زين

بين كاتي بيري وجاستن ترودو علاقة تتقدّم ببطء

يبدو أنّ العلاقة الرومانسية بين المغنية كاتي بيري ورئيس وزراء كندا السابق جاستن ترودو ليست عابرة، فقد أكدت معلومات صحافيّة أنّ الطرفَين «منجذبان جدًا لبعضهما»، وأن علاقتهما تتسم بحوارات جدّية والكيمياء بينهما طبيعية، رغم أن أخبارهما لا تزال خجوله في وسائل الإعلام العالميّة.

شائعات حول هذه العلاقة كانت انطلقت بعد عشاء جمعهما في مونتريال الكنديّة خلال تموز الماضي، وتطوّرت مع انتشار صُوَر ظهرا فيها على يخت في كاليفورنيا، خلال شهر أيلول الماضي. وبينما تستمر بيري بجولتها الفنيّة العالمية «Lifetimes World Tour»، يوازن ترودو بين عمله وحياته العائليّة.

المصدر أضاف لمجلة «PEOPLE» أن بيري وترودو معجبان ببعضهما منذ فترة، ويجمعهما اهتمام مشترك وانجذاب شديد. وهما على تواصل مستمرّ. لكن العلاقة تتقدّم بخطى بطيئة بسبب جدول أعمال بيري المزدحم. وأضاف المصدر أن المغنية أشارت بطريقة مرحة إلى كونها «عازبة» أثناء عرض فني كانت تقدّمه في لندن.

يُذكر أن بيري انفصلت منذ مدّة عن الممثل أورلاندو بلوم، أما ترودو فانفصل بدوره عن زوجته صوفي غريغوار سنة 2023، بعد زواج دام 18 عامًا.

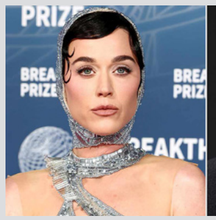

بيري وترودو

حياة بروس سبرينغستين في فيلم

بطلا القصة والفيلم مع أصدقائهما قبيل عرض العمل

ظهر نجم الروك الأميركي بروس سبرينغستين على السجادة الحمراء في «مهرجان لندن السينمائي» لدعم فريق عمل وصُنّاع فيلم «Springsteen: Deliver Me from Nowhere» (سبرينغستين: أنقذني من العدم) الذي يتناول السيرة الذاتية للمغني.

الفيلم من بطولة الممثل جيريمي ألين وايت، نجم مسلسل «The Bear»، ويجسّد فيه دور النجم الحائز على عدة جوائز «غرامي». وهو من إخراج سكوت كوبر الذي شارك في كتابته أيضًا. والعمل مستوحى من كتاب بالاسم نفسه من تأليف وارين زانيس.

ويركز الفيلم على حياة سبرينغستين الشخصيّة التي خلف حياته الفنية، إذ يتناول مرحلة شبابه قبل تحقيق الشهرة، وكيف تعامل مع صراعاته النفسية وصدمة طفولته في أثناء تأليفه ألبوم «نبراسكا» الذي صدر عام 1982.

وقال وايت إن الفيلم الدرامي يتناول علاقة سبرينغستين المتوترة مع أبيه ويجسّد دوره ستيفن غراهام، وتظهر فيه فترة صعبة لكن حاسمة في حياة نجم الروك. وتابع بطل الفيلم قائلًا: «أعتقد أن جوهر القصة يتمحور حول الاشتياق إلى الترابط الأسري وعلاقته مع أبيه»، مضيفًا «أعتقد أنه اتخذ قرارات خلال تلك الفترة في حياته سمحت له بعيش الحياة بالطريقة التي يريدها».

يشارك في الفيلم أيضًا جيريمي سترونغ نجم مسلسل «Succession» ويلعب فيه دور جون لانذو، مدير أعمال سبرينغستين الداعم له لسنوات طويلة، على أن يأخذ العمل طريقه إلى الصالات العالميّة في 22 تشرين الأول الجاري.

مواعيد ثقافية

*** توقيع «بلسان كل البشر»**

يوقع الشاعر عبدالله هزيمة ديوانه الجديد «بلسان كل البشر»، بين الساعة 4:00 بعد الظهر و8:00 مساء الجمعة 17 تشرين الأول 2025، ضمن البرنامج الثقافي لمعرض «احكيلي»، في متحف بيت بيروت - السوديكو. وللمناسبة تقام أمسية شعرية، على أن يوزّع الكتاب الجديد على الحضور مجانًا.

*** ذكرى شوقي أبي شقرا**

دعت عائلة الصحافي والشاعر شوقي أبي شقرا في الذكرى السنوية الأولى لرحيله، إلى قداس يقام لراحة نفسه في «كنيسة مار يوسف» في «مدرسة الحكمة» - الأشرفية، الساعة 12:00 ظهر السبت 18 تشرين الأول 2025. على أن تتقبّل العائلة التعازي في صالون الكنيسة بين الساعة 11:00 قبل الظهر وحتى 5:00 عصرًا. إشارةً إلى أنّ أبي شقرا كان توفي في 10 تشرين الأول 2024، لكن بسبب الحرب الإسرائيليّة على لبنان آنذاك تعذّرت إقامة صلاة الوداع في بيروت.

توارد أفكار

نهى أبو حسن

قالت: «هي تحت الشعر والشعراء، ولكنها تتمنى أن يحافظ الشاعر على شاعريّته حتى بعد الانتهاء من كتابة القصيدة».

وقال الأديب المصري نجيب محفوظ: «الشعر جميل، لكنّ الأجمل منه أن نعيشه».

****

قالت: «فكرة الانتحار كانت تلاحقها، وكانت ترى فيها خلاصًا من حياة لا تعني لها شيئًا».

وقال الشاعر والأديب الفرنسي شارل بودلير: «يمكن القول من دون مغالاة إنّ الانتحار هو العمل الأكثر حكمة في الحياة».

****

قالت: «كانت إنسانة رومانسيّة جدًّا، تحلم بحبّ يُشبه الشِّعر موطنه الروح فقط، وبحبّ يبقى فيه الجسد محايدًا».

وقال الروائي البريطاني غراهام غرين: «أشعر أن الله لم يكن جادًّا عندما وهب الإنسان غريزة الجنس».

****

قالت: «كلّ ما تكتبه فيه مسحة كبيرة من الحزن والألم».

وقال الأديب والشاعر اليمني عبد العزيز المقالح: «إذا صحّ أنني شاعر فقد أصبحتُ كذلك بفضل الألم».

جان الفغالي

لماذا بلع العونيون ألسنتهم ؟

الأستاذ فوزي مشلب، الناشط في مجال الطاقة في «التيار الوطني الحر»، اختصاصه جو صدّي، وإنْ كان قبله «يسكت عن الكلام المباح».

المحامي وديع عقل، الناشط جدًا في «التيار الوطني الحر»، والمرشح عن أحد المقعدين النيابيين في جبيل، مع أربعة مرشحين آخرين، عدا السهو، اختصاصه رياض سلامة.

الجيش الإلكتروني العوني اختصاصه وزراء «القوات اللبنانية» ولا سيما منهم وزير الطاقة جو صدّي ووزير الخارجية يوسف رجي.

لا يمر يومٌ إلا ويستهدِف فوزي مشلب جو صدّي.

ولا يمر يومٌ إلا ويستهدف وديع عقل رياض سلامة.

ولا يمر يومٌ إلا ويستهدف الجيش الإلكتروني العوني وزراء «القوات اللبنانية».

وكأن هذه الحكومة مؤلفة من أربعة وزراء فقط هم وزراء «القوات اللبنانية». أما ما يرتكبه الوزراء الآخرون فليس من اختصاص الثنائي مشلب - عقل.

بالأمس ارتكب وزيران في الحكومة خطأ كاد أن يتسبب بتدمير سمعة الصناعة اللبنانية، وزير الصحة الذي كان في الخارِج، ركان ناصر الدين «أوعز» إلى وزير الصحة بالوكالة، وزير الزراعة، نزار هاني، بالتوقيع على قرار سحب منتجٍ من الأسواق بسبب تلوثه. لاحقًا بيَّنت فحوصات العيّنات أن المُنتَج خالٍ من التلوث.

الوزيران المخطئان أو المتورّطان أو المُهمِلان، واحدٌ عن «حزب الله» هو ركان ناصر الدين، والثاني عن الحزب «التقدمي الإشتراكي» هو نزار هاني، الوزيران المُخطِئان لم يحرّكا نخوة «سريّة مكافحة الفساد» العونيّة، وتحديدًا الثنائي مشلب - عقل، ولا «الجيش الإلكتروني العوني»، لماذا؟ لأنه عندما يُعرَف السبب يبطل العجب! فلو كان مَن اتخذ القرار وزيرٌ قواتي، وتبيَّن أن القرار خاطئ، هل لكم أن تتصوروا كمّ التغريدات للأستاذ مشلب وللأستاذ عقل وللجيش الإلكتروني؟ لكن عندما يكون الوزيران المخطئان من غير وزراء «القوات»، فإن مشلب وعقل يبلعان لسانيهما، كذلك الجيش الإلكتروني، لأن اختصاصهم وزراء «القوات» فقط، مع اختصاص إضافي للمحامي وديع عقل هو رياض سلامة.

إذا كنت وزيرًا من غير «القوات اللبنانية»، وكنت على خطأ، فبنظر العونيين «مغفورةٌ لك خطاياك»، أما إذا كنت وزيرًا من «القوات اللبنانية»، وحتى لو لم تكن على خطأ، فالألسنة جاهزة لتهشيمِك.

منذ تشكيل هذه الحكومة حتى اليوم، هل قرأ أحدٌ تصريحًا لـ «التيار الوطني الحر» ينتقد غير وزراء «القوات»؟ فهو لم يرَ عيبًا في أداء الوزراء العشرين الآخرين!

في عِلم النفس، لا يُسمَّى هذا الأداء سوى «الحقد الأعمى».

وهذا نهج لدى «التيار»، فالتياريون «على دِينِ ملوكهم» و«ملكهم» رئيسهم الذي لا يوفر مناسبة إلا ويهاجِم «القوات» دون سواها، فيرددون وراءه ترددًا ببغائيًا.

هنيئًا للآخرين من غير «القوات»، لن تصلكم ألسنة «التيار» لأنها مشغولة بـ «القوات».

القافلة تسير والألسن تلوك.

ضباب الخريف يلف سلسلة جبال «دنتس دو ميدي» (سويسرا- رويترز)

الأكياس الفاخرة تفقد شعارها في لندن

قرّرت سلسلة المتاجر الفاخرة الشهيرة هارودز (Harrods) في لندن اعتماد أكياس تسوّق خالية من الشعارات (unbranded bags)، بهدف تقليل لفت الانتباه وتجنب استهداف اللصوص عملاء المتاجر الذين يحملون علامات تجارية فاخرة.

وأكّدت شركة المجوهرات الفرنسية «فان كليف أند آربلز»، التي تدير فرعًا داخل «هارودز»، أنها باتت توفر للعملاء خيارًا بين الحقيبة التقليدية الحاملة للشعار أو نسخة «مجهولة الهوية» لتعزيز مستوى الخصوصية. وأشارت الشركة إلى أن هذا التكتيك أصبح ممارسة شائعة بين المتاجر الراقية في العاصمة البريطانية بسبب تزايد معدّلات الجريمة.

ويأتي هذا القرار في وقت تظهر فيه بيانات الشرطة ارتفاعًا حادًا في السرقات؛ ففي منطقة ويستمنستر وحدها، تضاعف معدل «السرقة من الأفراد» ليصل إلى أكثر من 20 حالة لكل 1000 شخص بحلول أيلول 2024. وتشمل الحوادث المتكررة انتزاع الساعات والمجوهرات والأجهزة الذكية، ما جعل حمل حقائب تحمل شعارات مثل «هارودز» أو «غوتشي» بمثابة إشارة خطر تستدعي انتباه الجناة.

أطول اسم شخصيّ في العالم

سجّل لورانس واتكينز، حارس الأمن النيوزيلندي المتقاعد، اسمه في موسوعة «غينيس» للأرقام القياسية بعد حصوله على لقب أطول اسم شخصي في العالم.

يتألّف اسمه الكامل حاليًا من 2253 كلمة، ويحتاج إلى 6 صفحات لكتابته، بينما يستغرق نطقه بالكامل نحو 20 دقيقة. وكشف واتكينز، الذي يحمل أيضًا الجنسية الأسترالية ويقيم في سيدني أن طموحه لدخول موسوعة «غينيس» بدأ منذ طفولته بتأثير من برنامج «صدق أو لا تصدق». ولأنه يعتبر نفسه شخصًا عاديًا بلا موهبة خاصة، قرّر ابتكار أطول اسم في العالم كوسيلة فريدة لتحقيق هذا الهدف.

استلهم اسمه من مزيج من الكلمات اللاتينية والإنكليزية، وأسماء شخصيات شهيرة، ومن مراجع مختلفة. وقدّم طلبًا قانونيًا لتغييره في عام 1990. وبعد حصوله على موافقة المحكمة، نال شهادة «غينيس» في عام 1992 لأطول اسم مسيحي، والذي كان حينها 2310 كلمات.

وتمّت إعادة تصنيفه الشهر الماضي ليصبح أطول اسم شخص في العالم بالرقم الحالي 2253 كلمة. ويُختصر اسمه اليوم بـ «لورانس ألون ألوي واتكينز». تجدر الإشارة إلى أن نيوزيلندا أصدرت لاحقًا قانونًا يلزم مواطنيها بأن تكون أسماؤهم أقل من 70 حرفًا.

عثرا على كنز تاريخي في حديقتهما

عثر زوجان بريطانيان في مقاطعة هامبشاير على كنز ثمين في حديقة منزلهما الخلفية، يعود إلى القرن السادس عشر، ويُتوقع أن يتجاوز سعره في مزاد علنيّ مقبل 230 ألف جنيه استرليني (نحو 308 آلاف دولار أميركي).

في تفاصيل الاكتشاف، لاحظ الزوجان كتلة من التربة الطينية بجانب أحواض الزهور. ولم تتضح قيمتها الحقيقية إلّا بعد أن قام ابنهما المراهق بغسلها، ليكتشف أنها تحتوي على عملات ذهبية تاريخية. وقد استعاد الزوجان وعلماء الآثار لاحقًا ما مجموعه 70 قطعة نقدية ذهبية.

وأوضح تاجر العملات ديفيد غوست، الذي سيتولّى عملية البيع في زيوريخ أن العملات سُكّت بين عشرينات القرن الخامس عشر وثلاثينات القرن السادس عشر، وتحمل صور أربعة ملوك، أبرزهم الملك هنري الثامن. ويرجح أن الكنز دُفن خلال فترة الإصلاح الديني في إنكلترا، عندما كان الملك هنري الثامن يحلّ الأديرة ويصادر ممتلكات الكنيسة الكاثوليكية، مؤكّدًا أن الحالة الممتازة لحفظ العملات سترفع قيمتها السوقية بشكل كبير.

نداء الوطن

تصدر عن Lebanese Media Production s.a.l

الناشر **ميشال المر** | شريك **عمر حرفوش** | رئيس التحرير **أمجد اسكندر** | المدير المسؤول **جورج برباري** - **للاشتراكات الاتصال** 03 983354 - **للإعلانات** advertising@mtv.com.lb - T +961 4 444 000 - Ext 700

Beirut Media Zone - Studiovision Bldg #2 - Naccache - Metn - Lebanon - T +961 4 444 000 - Ext 803 - info@nidaalwatan.com